كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث
الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثامن والأربعين ـ "إصدار يناير ٢٠٢٥م ـ ١٤٤٦هـ"

التسوية الوقائية وفق نظام الإفلاس السعودي
دراسة قانونية تحليلية مقارنة

Preventive Settlement under the Saudi Bankruptcy Law:
A Comparative Analytical Legal Study

الدكتـــور

بدر بن محمد المعجل

الأستاذ المشارك في قسم القانون

كلية الشريعة والحقوق

جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

مجلـة البحـوث الفقهيــة والقانونيــة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية
وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: L24/0260 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم

جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.**

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (**5000**) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1500**) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (**1201**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2024.**

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحوث الفقهية و القانونية** الصادرة عن **جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان **معامل "ارسيف Arcif" العام** لمجلتكم لسنة 2024 (**0.3827**). ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.082**). كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (**Q1**) وهي الفئة العليا .
- كما صُنفت مجلتكم في **تخصص القانون** من **إجمالي عدد المجلات (114)** على المستوى العربي ضمن الفئة (**Q2**) وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.24**).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "ارسيف" لعام 2024** في أي تخصص، **لا يعني حصول** المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "ارسيف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات**، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif/

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "**ارسيف**"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

التسوية الوقائية وفق نظام الإفلاس السعودي
دراسة قانونية تحليلية مقارنة

Preventive Settlement under the Saudi Bankruptcy Law:
A Comparative Analytical Legal Study

الدكتـــــور

بدر بن محمد المعجل

الأستاذ المشارك في قسم القانون

كلية الشريعة والحقوق

جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

التسوية الوقائية وفق نظام الإفلاس السعودي
دراسة قانونية تحليلية مقارنة

بدر بن محمد المعجل
قسم القانون، كلية الشريعة والحقوق، جامعة شقراء، شقراء، المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني: balmeajel@su.edu.sa

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دراسة نظام الإفلاس السعودي الذي تم إصداره في عام ١٤٣٩هـ، والذي يهدف إلى تنظيم الإجراءات المتعلقة بالإفلاس بشكل يضمن استقرار النظام الاقتصادي وحماية حقوق الدائنين. من أبرز ملامح النظام هو "إجراء التسوية الوقائية"، الذي يُمكّن المدين المتعثر من تسوية ديونه دون اللجوء إلى التصفية أو الإفلاس الكامل، وبالتالي يساعد في استمرارية الأنشطة الاقتصادية. كما يتضمن البحث مقارنة بين نظام الإفلاس السعودي وأنظمة إفلاس أخرى مثل النظام الفرنسي والمصري، مع تسليط الضوء على الفروق بين الآليات المعتمدة في كل منها فيما يخص إجراءات التسوية الوقائية من الإفلاس.

أهمية البحث تكمن في تسليط الضوء على دور التسوية الوقائية في حماية المنشآت الاقتصادية ومنع الإفلاس الكامل، وذلك من خلال توفير آلية للمدين لإعادة هيكلة ديونه بدلاً من تصفية أصوله. وعلى الرغم من أهمية النظام، إلا أن البحث يلاحظ وجود فجوة معرفية تتعلق بتفاصيل التسوية الوقائية وتحليلها بشكل شامل في الأدبيات القانونية. يهدف البحث إلى تقديم تحليل مفصل لإجراءات التسوية الوقائية، مع التركيز على الشروط الموضوعية والإجرائية لفتح هذا الإجراء، فضلاً عن حقوق وواجبات الأطراف المعنية.

كما يسعى البحث إلى اقتراح تحسينات للنظام بناءً على التحليل المقارن بين الأنظمة المختلفة.

المنهجية المتبعة في البحث تشمل المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم تحليل نصوص نظام الإفلاس السعودي والآليات المتبعة فيه، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي سيتيح مقارنة النظام السعودي مع أنظمة إفلاس أخرى. سيتم الاعتماد على مجموعة من المصادر القانونية والفقهية لدعم التحليل، مع استخدام الأدوات البحثية التقليدية مثل تحليل النصوص القانونية ودراسة الحالات العملية.

الكلمات المفتاحية: التسوية الوقائية، نظام الافلاس، إجراءات الافلاس، التاجر، المملكة العربية السعودية.

Preventive Settlement under the Saudi Bankruptcy Law: A Comparative Analytical Legal Study

Badar Mohammad Almeajel
Department of Law, College of Shariah and Law, Shaqra University, Shaqra, Saudi Arabia.
E-mail: balmeajel@su.edu.sa

Abstract:

This research deals with the study of the Saudi bankruptcy system, which was issued in 1439 AH, which aims to organize bankruptcy-related procedures in a way that ensures the stability of the economic system and protects the rights of creditors. One of the most prominent features of the system is the "preventive settlement procedure", which enables the defaulting debtor to settle his debts without resorting to liquidation or complete bankruptcy, thus helping in the continuity of economic activities. The research also includes a comparison between the Saudi bankruptcy system and other bankruptcy systems such as the French and Egyptian systems, highlighting the differences between the procedures and mechanisms adopted in each of them.

The importance of the research lies in highlighting the role of preventive settlement in protecting economic establishments and preventing complete bankruptcy, by providing a mechanism for the debtor to restructure his debts instead of liquidating his assets. Despite the importance of the system, the research notes the existence of a knowledge gap related to the details of preventive settlement and its comprehensive analysis in the legal literature. The research aims to provide a detailed analysis of preventive settlement procedures, focusing on the objective and procedural conditions for opening this procedure, as well as the rights and duties of the parties concerned. The research also seeks to propose improvements to the system based on a comparative analysis between the different systems.

The methodology followed in the research includes the descriptive analytical approach, where the texts of the Saudi bankruptcy system and the procedures followed therein will be analyzed, in addition to the comparative approach that will allow for comparing the Saudi system with other bankruptcy systems. A set of legal and jurisprudential sources will be relied upon to support the analysis, with the use of traditional research tools such as analysis of legal texts and study of practical cases.

Keywords: Preventive Settlement, Bankruptcy Law, Saudi Arabia.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لقد أصبح من الضروري وجود نظام قانوني شامل لتنظيم إجراءات **الإفلاس** في أي دولة، إذ يُعد هذا النظام أحد الركائز الأساسية لضمان **استقرار النظام الاقتصادي** ودعمه. ويتطلب الأمر وضع **آليات قانونية محكمة** تهدف إلى حماية حقوق **الدائنين** وضمان التوازن بين مصلحة المدين ومصلحة الأطراف الأخرى المعنية. ذلك يتم من خلال تحديد الإجراءات المناسبة لحالة المدين وفقًا لوضعه المالي، مما يُمكّن من **إعادة توزيع أمواله** بين الدائنين بشكل عادل، دون أن يحظى أي دائن بفضيلة غير مبررة على الآخر، إلا إذا كان ذلك مدعومًا بموجب قانوني.

من المهم أن نلاحظ أن المملكة العربية السعودية، على الرغم من تأخرها في إصدار **نظام شامل للإفلاس** لمدة تجاوزت خمسة وعشرين عامًا، قد أصدرت **نظام الإفلاس** في عام ١٤٣٩هـ[1]، والذي جاء متسمًا **بالشمولية والحداثة**، فقد تضمن النظام الجديد العديد من الأحكام المستحدثة والمتطورة التي تواكب **التطورات الاقتصادية العالمية**، وتتيح استجابة مرنة وفعّالة للمتغيرات المالية التي قد يواجهها المدينون.

ويُعد **إجراء التسوية الوقائية** أحد أبرز الأجزاء التي تضمنها النظام، وهو يعد من أبرز التطورات القانونية التي تعكس السعي لتحقيق **التوازن بين حماية المدين وحقوق الدائنين**، حيث يهدف هذا الإجراء إلى **تمكين المدين المتعثر من تسوية ديونه** دون الحاجة إلى اللجوء إلى التصفية أو الإفلاس الكامل.

---

(١) نظام الإفلاس ١٤٣٩ هـ - مرسوم ملكي رقم (م/ ٥٠) وتاريخ ١٤٣٩/ ٥/ ٢٨هـ - قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٤) بتاريخ ١٤٣٩/ ٥/ ٢٧ هـ.

في إطار هذا البحث، سنعرض **أحكام التسوية الوقائية** في **نظام الإفلاس السعودي**، مع مقارنة هذه الأحكام مع **مفاهيم الفقه الإسلامي** المتعلقة بالإفلاس والتسوية. وسنناقش **الآليات** التي وضعها النظام السعودي لتنظيم هذا الإجراء، بالإضافة إلى **دراسة القواعد الموضوعية والإجرائية** التي تحكم بدء تنفيذ هذا الإجراء. كما سنسلط الضوء على **التحديات والمزايا** التي يحققها النظام السعودي في مجال التسوية الوقائية، وكيفية تحقيقه التوازن بين حقوق المدين والدائن في مختلف الظروف المالية.

- **أهمية البحث**:

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور إجراءات **التسوية الوقائية** في حماية المنشآت الاقتصادية والحفاظ على استمراريتها، إضافة إلى تقليل الآثار السلبية المترتبة على **إفلاس الشركات**، يُعد **نظام الإفلاس السعودي** من الأنظمة الحديثة التي تهدف إلى تيسير إجراءات التسوية المالية بين المدين ودائنيه، بما يضمن استمرار النشاط الاقتصادي للمدين وتجنب الانهيار المالي الذي قد يؤدي إلى إفلاسه. من خلال إجراء **التسوية الوقائية**، يُتاح للمدين فرصة التوصل إلى اتفاق مع دائنيه لتسوية ديونه بشكل منظم، بينما يحتفظ بإدارة نشاطه التجاري.

في حال تعثر المدين عن سداد ديونه أو اضطراب أوضاعه المالية، يُمكنه اللجوء إلى **التسوية الوقائية** بهدف التفاوض مع الدائنين من أجل إعادة هيكلة ديونه. وقد يشمل ذلك تنازل الدائنين عن بعض حقوقهم أو تأجيل سدادها أو تقسيطها على المدين، وذلك بهدف إتاحة الفرصة له لاستمرار نشاطه بدلاً من اللجوء إلى تصفية أصوله وإغلاق مشروعه. ومن هنا، يمكننا القول بأن **إجراء التسوية الوقائية** لا يُعد خيارًا للمدين الذي يهدف إلى التوقف عن العمل، بل هو آلية قانونية تهدف إلى استمرار النشاط التجاري والاحتفاظ بالإدارة من قبل المدين نفسه.

يبرز البحث في هذا السياق من خلال **تحليل أحكام نظام التسوية الوقائية السعودي**، مع التركيز على تحديد مفهوم هذا الإجراء، وشروطه الموضوعية والإجرائية التي تتيح افتتاحه. كما يتناول البحث **آلية إدارة هذه** الإجراءات، وتقييم فاعليتها في تحقيق الأهداف المرسومة لها، فضلًا عن البحث في التكييف الفقهي لهذا الإجراء، بما يساعد في فهم أبعاده القانونية والتطبيقية في المملكة.

- **مشكلة البحث**:

تتمثل **مشكلة البحث** في أن **مفهوم التسوية الوقائية** في **نظام الإفلاس السعودي الجديد** لم يُفرد بدراسة مستقلة وفقًا لما هو متاح من الدراسات القانونية الحالية، حيث لم يتم تناول هذا المفهوم من جميع جوانبه بشكل تفصيلي وشامل. على الرغم من أن **نظام الإفلاس السعودي** قد تضمن العديد من الأحكام القانونية التي تهدف إلى **تنظيم** إجراءات **التسوية الوقائية**، إلا أن هناك **فجوة معرفية واضحة** في الأدبيات القانونية المتعلقة به، حيث لم يتم التطرق بشكل كافٍ إلى **تأصيل هذا المفهوم** وتحليله في سياق **التطورات القانونية** الحديثة.

- **أهداف البحث**:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. **تحليل شامل** لإجراءات **التسوية الوقائية وفقاً لنظام الإفلاس السعودي**: يسعى البحث إلى تقديم **تحليل تفصيلي** لآلية التسوية الوقائية كما وردت في **نظام الإفلاس السعودي**.

٢. **مقارنة هذا النظام بأنظمة إفلاس أخرى**: يهدف البحث إلى **مقارنة نظام الإفلاس السعودي** مع **أنظمة الإفلاس في دول أخرى**، وذلك لاكتشاف أوجه **التشابه والاختلاف** في الإجراءات القانونية المعتمدة في تسوية حالات الإفلاس.

٣. **اقتراح التعديلات اللازمة لتحسين فعالية هذه الإجراءات**: يهدف البحث إلى **اقتراح تحسينات وتعديلات** على إجراءات **التسوية الوقائية** في النظام السعودي، بناءً على التحليل القانوني المقارن. سيتم النظر في **التحديات التي يواجهها النظام** الحالي من حيث التنفيذ الفعلي والإجراءات مع مراعاة احتياجات المدين والدائنين في السياق الاقتصادي السعودي.

- **أسئلة البحث**:

ما هي الشروط الموضوعية والإجرائية لفتح إجراء التسوية الوقائية؟

ما هي الآليات المتبعة لإدارة هذا الإجراء؟

ما هي حقوق وواجبات الأطراف المعنية؟

ما هي أوجه القصور في النظام الحالي واقتراحات لتطويره؟

- **منهجية البحث**:

سيتبع هذا البحث منهجًا **وصفياً تحليليًا مقارنًا** بهدف **دراسة وتحليل** إجراءات التسوية الوقائية وفقًا لنظام الإفلاس السعودي الجديد، مع مقارنة هذا النظام مع الأنظمة الدولية والإقليمية ذات الصلة. ومن تفاصيل المنهجية التي سيتم اتباعها:

١ ـ المنهج الوصفي التحليلي:

- **المنهج الوصفي** سيُستخدم في **جمع البيانات** المتعلقة بنظام الإفلاس السعودي وأحكام التسوية الوقائية، من خلال **تحليل النصوص القانونية** التي تضمنها النظام، والتعرف على الإجراءات المتبعة في هذا النظام بشكل مفصل.
- **المنهج التحليلي** سيُستخدم في **مقارنة** النصوص والإجراءات المختلفة في نظام الإفلاس السعودي مع الأنظمة المماثلة في الدول الأخرى. هذا يتضمن دراسة **التحديات** والفرص الموجودة في النظام السعودي، وتحليل **مزايا وعيوب** التسوية الوقائية مقارنة بأنظمة أخرى (مثل النظام المصري أو الفرنسي أو الأمريكي).

- سيتم تحليله بشكل نقدي لتحديد أوجه القوة والضعف في **التشريعات** الحالية، وكذلك تقديم **اقتراحات لتطوير** هذا النظام بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

٢ ـ المنهج المقارن:

- سيتم استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين **نظام الإفلاس السعودي** وأنظمة الإفلاس في **دول أخرى** تمتلك نظم تسوية وقائية مشابهة، مثل النظام الفرنسي الذي يتبنى إجراءات التسوية الوقائية منذ عقود. من خلال المقارنة، سيتم تحديد:
  - أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة.
  - تقييم مدى **فاعلية** النظام السعودي مقارنة بالأنظمة الأخرى.
  - تحديد **الدروس المستفادة** التي يمكن الاستفادة منها في تحسين النظام السعودي.

٣ ـ المصادر التي سيتم الاعتماد عليها:

- **القوانين واللوائح السعودية**: سيتم الاعتماد على **نظام الإفلاس السعودي** الصادر في عام ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م)، والذي يتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بالتسوية الوقائية وإعادة التنظيم المالي. بالإضافة إلى **اللوائح التنفيذية** التي تشرح تفاصيل تطبيق هذا النظام في الواقع العملي.

الدراسات السابقة:

سيتم الرجوع إلى الدراسات الأكاديمية والبحوث القانونية السابقة التي تناولت **إجراءات الإفلاس والتسوية الوقائية** في المملكة العربية السعودية، وكذلك الدراسات التي تناولت الأنظمة المقارنة. سيُنظر في المقالات القانونية المتخصصة، والأبحاث المنشورة في **الدوريات العلمية** و**المؤتمرات القانونية** المتعلقة بالإفلاس وإعادة التنظيم المالي.

- **الكتب والمراجع القانونية**: سيتم الرجوع إلى مجموعة من الكتب القانونية المتخصصة في **قانون الإفلاس**، سواء العربية أو الأجنبية، لتوسيع نطاق الفهم حول المفاهيم المرتبطة بالبحث. ستشمل هذه الكتب **دراسات قانونية** و**دراسات فقهية** تتعلق

بالتصرفات القانونية للمدين المفلس.

- **الآراء الفقهية والقانونية**: سيتم النظر في **الآراء الفقهية** حول التسوية الوقائية في الفقه الإسلامي، وذلك لتقييم ما إذا كانت هذه الإجراءات تتوافق مع **الشرع**، وكيفية تكييف هذه الإجراءات ضمن **الإطار الفقهي**.
- **الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية**: سيتم استخدام التقارير الحكومية و**الاستشارات القانونية** الصادرة من الجهات ذات الصلة مثل **وزارة التجارة** و**هيئة الاستثمار**، بما في ذلك **التقارير الرسمية** التي توضح نجاحات أو تحديات تطبيق النظام.

٤ـ الطرق والأدوات البحثية:

- سيتم استخدام الأدوات البحثية التقليدية مثل **تحليل النصوص القانونية** و**دراسة الحالات العملية**.
- سيتم تطبيق **التحليل المقارن** بين النصوص القانونية والتطبيقات العملية للأحكام، مع **تسليط الضوء على الأبعاد العملية** لهذه الإجراءات ومدى نجاحها في معالجة التعثر المالي.
- في حال توفر أي **دراسات حالة** أو **تقارير قضائية** تتعلق بتطبيق النظام، سيتم استخدامها لدعم التحليل النظري.
- **الدراسات السابقة:**

عند بحث الدراسات السابقة توصلنا إلى العديد من الدراسات التي عنيت بعرض الأحكام العامة للإفلاس، غير أنه وجدنا بعض الدراسات التي تغطي جوانب مختلفة في نظام الإفلاس السعودي، وتوصلنا منها إلى دراسة متعلقة بنظام التسوية الوقائية. وهي دراسة الباحث وحي فاروق لقمان، وعنوانها "**نظام التسوية الوقائية من الإفلاس في إطار النظام السعودي للإفلاس لسنة ١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٨م**"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، س ١٠، ع. ٢ (يوليو ٢٠٢٠).

وتناولت هذه الدراسة مفهوم "التسوية الوقائية من الإفلاس" بوصفها وسيلة قانونية تهدف إلى منع الآثار السلبية المترتبة على الإفلاس، من خلال التوصل إلى اتفاق بين المدين والدائنين (أو أغلبهم) بهدف تمكين المدين من معالجة الصعوبات المالية التي يواجهها. تكمن أهمية التسوية الوقائية في إتاحة الفرصة للمدين لمعالجة الأزمات المالية دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس.

تُركّز الدراسة على ضرورة توسيع تطبيق التسوية الوقائية داخل النظام السعودي، مشيرة إلى أن التشريع الفرنسي قد حقق خطوة مهمة في هذا الصدد، حيث ضيق من سلطة المحكمة في التصديق على التسوية ليقتصر ذلك على الحالات التي يتم فيها إبرام اتفاق تسوية ودي بين المدين وجميع الدائنين، وهو ما يجب أن يُؤخذ به في التشريعات العربية، بما في ذلك التشريع السعودي.

بالرغم من أن التسوية الوقائية في النظام السعودي هي ذات طابع تعاقدي، إلا أنها تخضع لإشراف قضائي ويتم تنفيذها تحت إشراف من يعينه القضاء، مما يعزز من قوة الاتفاق ويمنحه مشروعية قانونية، وتحث هذه الدراسة على ضرورة تحسين إجراءات التسوية الوقائية، وجعلها أداة فعالة لتجاوز المشكلات المالية للمشروعات التجارية في السعودية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا ما استطاع الباحث الوصول إليه من دراسات تتطرق بشكل خاص إلى إجراءات التسوية الوقائية في القانون السعودي، ناهيك عن أننا لم نتوصل إلى دراسة تحليلية قانونية شاملة وموضوعية لإجراءات التسوية الوقائية وبذكر أحكامها والتأصيل الفقهي لها في المملكة العربية السعودية، وهذا ما سيحاول هذا البحث القيام به.

المبحث الأول
الإطار النظري لإجراءات التسوية الوقائية

يعد **نظام الإفلاس السعودي** من أبرز الأنظمة القانونية التي تم استحداثها في المملكة لتحسين بيئة الأعمال وحماية المصالح التجارية والمالية في البلاد. أُصدر هذا النظام في **عام ١٤٣٩هـ** (**٢٠١٨م**) ليشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم التعامل مع المدينين المتعثرين، وتحقيق التوازن بين مصالح الدائنين والمدينين. واحدة من هذه الإجراءات الأساسية هي **التسوية الوقائية**، التي تمثل حلاً قانونيًا يمنح المدين فرصة لتسوية ديونه وتجنب التصفيّة، مع الحفاظ على استمرارية نشاطه التجاري.

تهدف **إجراءات التسوية الوقائية** إلى تمكين المدين الذي يعاني من صعوبات مالية، ويعجز عن الوفاء بديونه، من التوصل إلى **اتفاق مع دائنيه** لجدولة ديونه أو تعديل شروطها بما يتماشى مع قدراته المالية. على الرغم من أن المدين يظل المسؤول عن إدارة مشروعه التجاري خلال فترة التسوية، إلا أن هذه الإجراءات توفر له الحماية القانونية اللازمة، بحيث تُعلق الإجراءات التنفيذية ضد أصوله، ويُمنح فترة لتقديم خطة مالية مرنة تراعي حقوق الدائنين وتضمن استمرارية عمله. من خلال هذا الإجراء، يتجنب المدين الدخول في حالة الإفلاس، وهو ما يسهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على المشاريع التجارية وتوفير فرص العمل[١].

من أجل أن يتم فتح **إجراء التسوية الوقائية** وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، يجب أن تتوافر مجموعة من **الشروط الموضوعية والإجرائية** التي تضمن جدوى الإجراء وفاعليته. أولاً، يشترط أن يكون المدين في **حالة تعثر مالي**، بمعنى أن يكون غير قادر على الوفاء

---

(١) د. أحمد بن مزيد بن حامد السحيمي الحربي، "إعادة التنظيم المالي للمدين المفلس الصغير في نظام الإفلاس السعودي الصادر عام ١٤٣٩ هـ: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي"، بحث منشور في مجلة منازعات الأعمال، العدد ٥٠، أبريل ٢٠٢٠م، ص ٨ – ٤٥.

بكامل ديونه في مواعيد استحقاقها. ومع ذلك، يجب أن يُثبت المدين **جدية رغبة** في **استمرار نشاطه التجاري** وليس لديه نية في تصفيته أو التوقف عن العمل، وهو ما يعكس الفكرة الأساسية من هذا الإجراء: السماح للمدين بإعادة هيكلة ديونه بدلًا من أن يتعرض للتصفية.

المطلب الأول: مفهوم التسوية الوقائية:

التسوية الوقائية هي إجراء قانوني يتيح للمدين المتعثر التوصل إلى اتفاق مع دائنينه بهدف إعادة تنظيم أو جدولة الديون بطريقة تحافظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمدين وتجنب الوصول إلى مرحلة الإفلاس. هذا الإجراء يهدف إلى توفير حل بديل يحقق التوازن بين حقوق الدائنين وقدرة المدين على الوفاء بالتزاماته المالية، وهو ما سنبينه تباعا:

- **التعريف اللغوي والفقهي والقانوني.**

إجراء التسوية الوقائية هو أحد الإجراءات المهمة في نظام الإفلاس السعودي، ويهدف إلى توفير فرصة للمدين المتعثر للتوصل إلى اتفاق مع دائنيه حول كيفية تسوية ديونه بطريقة تمكنه من الحفاظ على نشاطه التجاري، وذلك بدلاً من اللجوء إلى إجراء التصفية الذي يؤدي إلى إنهاء النشاط التجاري وتوزيع أصوله على الدائنين. في هذا الإجراء، يظل المدين هو المسؤول عن إدارة مشروعه التجاري، ويُمنح فترة للتفاوض مع الدائنين حول شروط التسوية، سواء بتقسيط الديون أو بتخفيض قيمتها أو حتى تأجيل مواعيد سدادها، بما يتناسب مع قدراته المالية[1].

---

(١) المادة (١) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

الشروط القانونية لفتح إجراء التسوية الوقائية تتضمن بعض القيود التي تهدف إلى ضمان أن هذا الإجراء يُفتح فقط في الحالات التي تكون فيها إمكانية إعادة جدولة الديون وإعادة هيكلة النشاط التجاري قابلة للتطبيق. واحدة من هذه الشروط هي أن **إجمالي ديون المدين** يجب أن يتجاوز **مبلغ مليوني ريال سعودي** عند افتتاح الإجراء، فإذا كانت ديون المدين عند بدء الإجراء **مليوني ريال أو أقل**، فإنه يتم فتح **إجراء التسوية الوقائية لصغار المدينين**. يتم تطبيق هذا الإجراء بشكل خاص على المدينين الذين لا يتجاوز حجم ديونهم هذا المبلغ، مما يتيح لهم فرصة لإعادة تنظيم أوضاعهم المالية دون الدخول في إجراءات معقدة أو مكلفة، وهي طريقة تسهم في الحفاظ على استمرارية الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة في السوق[١].

التسوية الوقائية لصغار المدينين تُعد بديلاً مرنًا للمدينين الذين يواجهون صعوبة في سداد ديونهم، ولكنهم يطمحون إلى استعادة استقرارهم المالي دون أن يتم تصفيتهم. وبذلك، يعد هذا الإجراء أداة قانونية مهمة لحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس، ويسهم في تعزيز بيئة الأعمال المحلية عبر دعم **استمرار النشاط التجاري** في مواجهة الأزمات المالية[٢].

في حال اضطراب أوضاع المدين المالية أو توقفه عن الوفاء بديونه، يمكنه اللجوء إلى **إجراء التسوية الوقائية** بوصفه أداة قانونية تتيح له التفاوض مع دائنيه لإيجاد حل مرضٍ لكافة الأطراف، **التسوية الوقائية** هي إجراء قانوني يتبع في حالات التعثر المالي بهدف

---

(١) الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، قرار لجنة الإفلاس بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة رقم (٢١٨/ ١٢) وتاريخ ١٤٤٠/ ٠٢/ ٢٩هـ، بناء على ما أقره مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اجتماعه الأول المنعقد بوزارة التجارة في ١٤٣٨/ ٠٣/ ١٢هـ.

(٢) د. عدنان صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، المملكة العربية السعودية: مكتبة جرير، ط. ٤، ١٤٤٢هـ، ص ٣٦٤

تجنب الإفلاس، حيث يهدف المدين من خلالها إلى التوصل إلى **اتفاق مع دائنيه** بشأن جدولة ديونه أو تقسيطها أو حتى التنازل عن جزء منها لتخفيف الأعباء المالية عليه، مما يمنح المدين فرصة للاستمرار في **إدارة نشاطه التجاري** دون أن يضطر إلى تصفيته أو إغلاقه. هذا النوع من الإجراءات يُعد أكثر مرونة ويعتبر **أخف من إجراءات الإفلاس الأخرى**، حيث يتيح للمدين إمكانية **استعادة استقراره المالي** واستمرار عمله التجاري.

يُعد إجراء التسوية الوقائية بمنزلة نوع من **الصلح القانوني** بين المدين ودائنيه، حيث يتفاوض المدين مع دائنيه بهدف التوصل إلى تسوية شاملة بشأن الديون المستحقة عليه. يتضمن هذا الصلح عادةً تخفيض المبالغ المستحقة، تأجيل السداد، أو تقسيط الديون على فترة زمنية ملائمة للمدين. ولعل ما يجعل هذا الإجراء مفيداً للغاية هو أنه **يسهم في تجنب الإفلاس** ويتيح للمدين فرصة للتعافي من أزمته المالية دون الاضطرار إلى تصفية نشاطه التجاري. فالتاجر الذي يتعامل بالأجل يمكنه اللجوء إلى التسوية الوقائية بوصفها خيارا بديلا للحفاظ على استمرارية عمله وتجنب التصفية، التي تؤدي إلى إنهاء نشاطه نهائياً.

من المزايا الجوهرية **لإجراء التسوية الوقائية** أنه لا يغل يد المدين عن إدارة مشروعه، حيث يبقى المدين هو المسؤول عن إدارة نشاطه التجاري بعد افتتاح الإجراء، وهو ما يسهم في تحقيق استمرارية العمل التجاري على الرغم من الظروف المالية الصعبة التي يمر بها. كما أن العقود التي يكون المدين طرفاً فيها تظل قائمة وسارية بعد افتتاح الإجراء، ولا يمكن للمحكمة إلغاء هذه العقود إلا في حالة **عدم وفاء المدين بالتزاماته**، أما بالنسبة للمطالبات المالية، فيمكن للمدين طلب **تعليق المطالبات** من المحكمة المختصة، ويعد هذا الإجراء غير تلقائي بل يحتاج إلى **قرار من المحكمة**، وفي هذا السياق، يشترط النظام السعودي لقبول **طلب التسوية الوقائية** أن يكون المدين قد مر على تقديم طلبه **اثني عشر شهراً** على الأقل منذ آخر طلب تسوية تم تقديمه، وذلك لضمان عدم تكرار المحاولات غير الجادة من قبل المدين في استغلال هذا الإجراء.

بالاطلاع على أحكام نظام الإفلاس السعودي بشأن **التسوية الوقائية**[١]، نجد أن إجراءاته تمر بثلاث مراحل رئيسة تشكل الإطار القانوني للتسوية بين المدين ودائنيه، **المرحلة الأولى** تتعلق بتقديم طلب التسوية والفصل فيه، حيث يبدأ المدين بتقديم طلب للمحكمة لفتح إجراء التسوية الوقائية، وبعد ذلك تُعقد جلسة محاكمة للفصل في قبول أو رفض الطلب، **المرحلة الثانية** تتمثل في الآثار المترتبة على افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، حيث تبدأ المحكمة بفتح الإجراء رسمياً، وتصدر قراراً بتعليق المطالبات والاتفاق على مقترح التسوية، حتى يتم التصديق على هذا المقترح من قبل المحكمة، **المرحلة الثالثة** تتعلق بتنفيذ خطة التسوية، حيث تبدأ من لحظة تصديق المحكمة على المقترح المقدم من المدين والدائنين، ثم يتم تنفيذ الخطة وفقاً للشروط المحددة، وصولاً إلى إنهاء الإجراءات بعد تنفيذ جميع الالتزامات المقررة في التسوية.

- **أهمية التسوية الوقائية في الحفاظ على المنشآت الاقتصادية.**

تعد **إجراءات التسوية الوقائية** في النظام السعودي من أهم الأدوات القانونية لحماية المنشآت الاقتصادية والمحافظة على استمراريتها، خاصة في ظل الظروف المالية الصعبة التي قد تواجهها بعض الشركات بسبب تعثر مالي أو اضطراب في أوضاعها الاقتصادية. وتسهم التسوية الوقائية في تفادي الانهيار المالي أو التصفية التي قد تؤدي إلى إغلاق المنشأة وفقدان الوظائف وتأثير ذلك على الاقتصاد بشكل عام.

---

(١) حكم المحكمة التجارية بالدمام في القضية رقم ١٨٧١ لسنة ١٤٤١هـ، وتاريخ ١٤٤١/ ٤/ ٢١هـ، والمؤيد من محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية بالقرار رقم ٦٠٥ لسنة ١٤٤١هـ، بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٤٤١هـ؛ حكم المحكمة التجارية بجدة في القضية رقم ٧٢٧٠ بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٤٢٤هـ، والمؤيد من محكمة الاستئناف بجدة بالقرار رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٤٤٢/ ٦/ ٥هـ؛ حكم المحكمة التجارية بالرياض في القضية رقم ١٧٢٢ لعام ١٤٤١هـ، الصادر بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٤٤٢هـ؛ حكم المحكمة التجارية بالرياض في القضية رقم ٤٢٩٧ لعام ١٤٤١هـ، الصادر بتاريخ ٢/ ٥/ ١٤٤٢هـ؛ حكم الدائرة التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض الصادر بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٤٤٢هـ في القضية رقم ٦٩٤٧ لعام ١٤٤٢هـ.

ووفقًا للمادة الثالثة من **نظام الإفلاس السعودي**، يُعد من الضروري أن يُحاط النظام بمجموعة من الضوابط عند تقديم طلب التسوية الوقائية من قبل المدينين المنتمين إلى كيانات منظمة، مثل **الشركات المصرفية**، **شركات التأمين**، **شركات الاتصالات**، وغيرها من الشركات التي تقدم خدمات أساسية في الاقتصاد. هذه الضوابط تسهم في ضمان عدم تفشي المخاطر المالية في القطاعات الحيوية التي تؤثر على استقرار الاقتصاد الوطني. على سبيل المثال، الشركات التي تقدم خدمات مثل الكهرباء والمياه والغاز، أو تلك التي تعمل في مجال النقل والموانئ، تخضع لرقابة إضافية من الجهات المختصة قبل السماح لها بطلب التسوية الوقائية، وذلك لضمان عدم التأثير السلبي على الخدمات العامة أو الأسواق[١].

يعد هذا الإجراء ذا أهمية كبيرة في الحفاظ على المنشآت الاقتصادية الكبرى والصغرى على حد سواء، حيث يوفر لها الفرصة لإعادة هيكلة أوضاعها المالية وإيجاد حلول قابلة للتنفيذ، مما يمكنها من تجنب الإفلاس والبقاء في السوق.

وبالتالي، يسهم النظام في تعزيز **الاستقرار المالي والاقتصادي**، حيث يسمح بإجراء تسوية عادلة بين المدينين والدائنين دون التأثير بشكل كبير على حقوق أي من الأطراف. وبذلك، يكون النظام أداة مهمة في تقليل الآثار السلبية للأزمات المالية على مستوى الشركات، ويضمن استمرار النشاط الاقتصادي للشركات التي يمكن أن تعود للنمو والربحية في حال توافر دعم قانوني مناسب[٢].

---

(١) المادة (٣) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) د. مصعب عوض الكريم على إدريس، إجراءات الإفلاس وفقًا لنظام الإفلاس السعودي ولائحته التنفيذية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م، ص ١٦٣.

المطلب الثاني: أهداف التسوية الوقائية:

تُعد **إجراءات التسوية الوقائية** في **نظام الإفلاس السعودي** أحد الآليات القانونية التي تهدف إلى إعادة تنظيم الأوضاع المالية للمدينين المتعثرين وتوفير بيئة قانونية تسهم في الحفاظ على استمرارية أعمالهم. من خلال المادتين الخامسة والثالثة من النظام، يتضح أن هناك مجموعة من الأهداف الرئيسة التي يسعى نظام الإفلاس لتحقيقها، سواء على مستوى المدين أو الدائن أو الاقتصاد بشكل عام[١].

أولاً، **تمكين المدين من استعادة نشاطه الاقتصادي**: أحد أبرز أهداف التسوية الوقائية هو تمكين المدين المفلس أو المتعثر، أو حتى المدين الذي يتوقع أن يعاني من اضطراب في أوضاعه المالية، من إعادة تنظيم وضعه المالي ومواصلة ممارسة نشاطه. يهدف النظام إلى منع إغلاق المنشآت أو تصفيتها بسبب الأزمات المالية التي قد تكون مؤقتة، مما يساعد في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الحفاظ على الكيانات الاقتصادية ودعم استمراريتها في السوق. وبذلك، يُعد **إجراء التسوية الوقائية** فرصة للمدينين لمعاودة نشاطهم الاقتصادي والإسهام مجددًا في التنمية الاقتصادية[٢].

ثانيًا، **مراعاة حقوق الدائنين**: لا يقتصر هدف التسوية الوقائية على حماية المدين فقط، بل يتعدى ذلك إلى ضمان حقوق الدائنين بشكل عادل. حيث يُشترط في إجراء التسوية الوقائية أن يتم التعامل مع مطالبات الدائنين بصورة عادلة، سواء عبر تأجيل الديون أو تقسيطها أو التنازل عن بعضها في إطار اتفاق قانوني. كما يُعزز النظام مبدأ **العدالة** في

---

(١) المادة (٣، ٥) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) د. أحمد عبد الرحمن المجالي، "إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، دراسة قانونية تأصيلية"، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلد ٥٣، العدد ١٩٢، رجب ٢٠٢٠م، ص، ٥٦.

التعامل مع كافة الأطراف المعنية، ويضمن التوزيع العادل للحقوق المالية بين المدين والدائنين، مما يسهم في الحفاظ على الشفافية ويقلل من أي احتمالات للنزاع بين الأطراف.

ثالثًا، **الحفاظ على الوظائف**: يسهم إجراء التسوية الوقائية بشكل غير مباشر في **الحفاظ على الوظائف** التي قد تكون مهددة نتيجة لأزمة مالية يمر بها المدين. فإذا تم السماح للمدين بإعادة هيكلة وضعه المالي، فهو قادر على مواصلة أعماله، وبالتالي الحفاظ على استمرارية عمل منشأته وتوظيف عماله. وهذا يسهم في حماية العديد من الوظائف التي قد يتم فقدانها في حال تمت تصفية المنشأة أو إغلاقها.

رابعًا، **خفض تكاليف الإجراءات وزيادة فعاليتها**: يهدف النظام إلى تقليل التكاليف المرتبطة بإجراءات الإفلاس، خاصة تلك المتعلقة بالمدينين الصغار، بحيث تُخفض مدة الإجراءات وتصبح أكثر كفاءة. وبذلك، يمكن تسوية ديون المدينين بشكل أسرع وأكثر مرونة، مما يقلل من الأعباء المالية على الأطراف المعنية.

أخيرًا، **تعظيم قيمة أصول التفليسة**: تهدف التسوية الوقائية أيضًا إلى زيادة قيمة الأصول التي سيتم بيعها في حال التصفية، وضمان توزيع العائدات على الدائنين بطريقة عادلة ومنتظمة. هذا يضمن تحقيق مصلحة الجميع من خلال تحقيق أقصى استفادة من الأصول المالية المتاحة، سواء للمدين أو الدائنين.

باختصار، تسعى **التسوية الوقائية** وفقًا لنظام الإفلاس السعودي إلى تحقيق توازن عادل بين حقوق المدين والدائن، مع الحفاظ على استمرارية الأعمال وحماية الاقتصاد من الآثار السلبية للأزمات المالية، مما يجعلها أداة فاعلة في معالجة حالات التعثر المالي.

المطلب الثالث: الأسس القانونية للتسوية الوقائية:

تستند التسوية الوقائية إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المدين ودائنيه في حالات التعثر المالي، بحيث توفر حلاً قانونياً يتيح للمدين فرصة لتسوية ديونه وتجنب الإفلاس. هذه الأسس تتماشى مع المبادئ العامة للقانون التجاري، وتستند إلى عدة اعتبارات شرعية تضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المعنية[1].

ومن أبرز الأسس للتسوية الوقائية:

- **المبادئ العامة للقانون التجاري.**

تستند **إجراءات التسوية الوقائية** في **نظام الإفلاس السعودي** إلى مجموعة من الأسس القانونية التي تتوافق مع المبادئ العامة للقانون التجاري، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المدين والدائن في حالة تعثر المدين مالياً. هذه الأسس القانونية تضمن التوازن بين حماية حقوق الأطراف المعنية، وتعزيز الاستقرار المالي للمدين، مع ضمان العدالة في توزيع حقوق الدائنين. في هذا السياق، سوف نتناول المبادئ العامة التي تؤسس لهذا النظام وكيف تسهم في تنظيم الإجراءات المتعلقة بالتسوية الوقائية.

١ ـ مبدأ العناية بحقوق الدائنين

أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام التسوية الوقائية هو **حماية حقوق الدائنين** بشكل عادل. فالمبادئ العامة للقانون التجاري تتطلب أن يتم التعامل مع الدائنين وفقًا لأحكام القانون، بحيث لا يكون هناك تفضيل أو ظلم لأي دائن على حساب الآخرين، إلا إذا كان هناك سبب قانوني يبرر هذا التفضيل. في حالة التسوية الوقائية، يتم التوصل إلى اتفاق بين المدين والدائنين عبر التفاوض على سبل تسوية الديون، سواء بتأجيلها أو

---

(١) د. عبد الحميد الديسطي عبد الحميد شلبي، الوجيز في شرح أحكام نظام الإفلاس السعودي الصادر عام ١٤٣٩، في ضوء أحدث التعديلات اللائحية ومعلقًا عليه بأحدث الأحكام القضائية، دار الإجادة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م، ص ٤٥.

تقسيطها أو التنازل عن بعضها. وتقوم المحكمة بالإشراف على سير العملية لضمان أن كل دائن يحصل على حقوقه بشكل عادل وشفاف[١].

٢ ـ مبدأ الاستمرارية وحماية النشاط التجاري

يُعد **مبدأ الاستمرارية** من المبادئ المهمة في الإجراءات التجارية، خاصة عندما يتعرض المدين لاضطرابات مالية. فمن خلال التسوية الوقائية، يُسمح للمدين بالحفاظ على استمرارية نشاطه التجاري أو المهني دون اللجوء إلى التصفية. ويهدف هذا المبدأ إلى **حماية الاقتصاد الوطني** من الآثار السلبية التي قد تنجم عن تصفية المنشآت التجارية، مثل فقدان الوظائف وتقليص الإنتاجية. ولذلك، يوفر النظام للمدين فرصة إعادة ترتيب وضعه المالي واستعادة قدرته على إدارة عمله وتحقيق التوازن المالي، مما يعزز استمراريته ويضمن الحفاظ على نشاطه الاقتصادي[٢].

٣ ـ مبدأ الشفافية والمراقبة القضائية

أحد الأسس الجوهرية للتسوية الوقائية هو **مبدأ الشفافية**، حيث يتعين على المدين تقديم بيانات دقيقة وموثوقة بشأن وضعه المالي وتفاصيل ديونه وأصوله. هذه البيانات يتم فحصها من قبل المحكمة وأمين الإفلاس لضمان صحتها ومواءمتها مع الواقع. يتم إصدار القرار القضائي بشأن التسوية بناءً على هذه المعطيات، مما يسهم في زيادة **الشفافية** في الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد دور **أمين الإفلاس** الذي يتولى إشراف ومراقبة سير الإجراءات لضمان التزام المدين بالقواعد القانونية والإجرائية. فالمحكمة تُشرف بشكل مستمر على تنفيذ اتفاق التسوية الوقائية وتقديم التقارير اللازمة حول سير الإجراءات.

---

(١) د. مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري – الأوراق التجارية والإفلاس، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط. ٣، ٢٠١٦م، ص ٣١.

(٢) إلياس ناصيف، موسوعة الوسيط في قانون التجارة، طرابلس (لبنان): للكتاب، ٢٠٠٨م، ص ٤٢.

٤ ـ مبدأ التوازن بين مصلحة المدين والدائنين

يستند النظام إلى **مبدأ التوازن** بين مصالح المدين والدائنين، بحيث يتم البحث عن حل يناسب كلا الطرفين. يُسمح للمدين بأن يظل مسيطرًا على إدارة عمله التجاري في أثناء التسوية، بينما يحاول الوصول إلى اتفاق مرضٍ مع الدائنين بشأن سداد الديون. يتطلب هذا الاتفاق أن يكون هناك **تسوية متوازنة** تضمن للمدين الاستمرار في عمله التجاري، مع ضمان حق الدائنين في استيفاء ديونهم وفق الشروط الجديدة التي تم الاتفاق عليها. ويُشدد على ضرورة أن تكون هذه التسوية عادلة لجميع الأطراف المعنية، مما يتطلب مرونة كبيرة في التعامل مع الأوضاع المالية للمدين.

تستند **إجراءات التسوية الوقائية** في نظام الإفلاس السعودي إلى مجموعة من المبادئ القانونية الأساسية التي تهدف إلى ضمان التوازن بين حماية حقوق المدين والدائنين، وتحقيق الاستمرارية الاقتصادية للمدين. يشمل ذلك ضمان الشفافية في الإجراءات، مراقبة تنفيذ التسوية من قبل المحكمة، وتوفير فرص للمدين لإعادة هيكلة أوضاعه المالية دون المساس بحقوق الدائنين[١].

- **أحكام الشريعة الإسلامية ذات الصلة.**

إن أحكام الشريعة الإسلامية في مجال الإفلاس والتسوية الوقائية تتفق مع بعض جوانب نظام الإفلاس السعودي، ولكنها تختلف في تفاصيل معينة. وفقاً للفقه الإسلامي، إذا كان المدين مفلسًا بحيث استغرقت ديونه جميع أصوله، يتم الحجر على أمواله ويُمنع من التصرف فيها، وهو ما يتوافق مع مذهب جمهور الفقهاء. لكن في حالة تعثر المدين أو

---

(١) د. عبد الحميد بن عبد الله بن ناصر المجلي، "سلطة الأمين على عقود المفلس والمتعثر في إجراء إعادة التنظيم المالي: دراسة فقهية مقارنة بنظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٠ وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٣٩هـ"، بحث منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٣، رمضان ٢٠٢١م، ص ٨٨.

خوفه من التعثر، يُسمح له بالتصرف في أمواله بما لا يضر بمصالح الدائنين، وهو ما يتفق مع النظام السعودي الذي يتيح للمدين الاستمرار في إدارة نشاطه خلال التسوية الوقائية. هذه المرحلة من التسوية تُعتبر نوعًا من الصلح الفقهي بين المدين والدائنين، حيث يمكن تعديل شروط الديون عبر التنازل أو التأجيل أو التقسيط[١]

بالرجوع إلى تعريف الصلح في الفقه الإسلامي، نجد أن هناك تباينًا في صياغات التعريف بين المذاهب الأربعة، ولكن جميعها تتفق على أنه وسيلة لحل النزاعات بالتراضي بين الأطراف. فقد عرفه الأحناف بأنه "عقد وضع لرفع المنازعة مسالمة"، مما يشير إلى أنه إجراء يهدف إلى إنهاء الخصومة دون اللجوء إلى القضاء[٢].

أما المالكية فقد عرفوا الصلح بأنه "انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه"، وهو يركز على الجانب التعاقدي والمالي للصلح[٣]. في حين عرفه الشافعية بأنه

---

(١) أحمد بن محمد الصاوي المالكي، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، والشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، تصحيح لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ، جـ ٣، ص ٢٦٥، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (ت: ٨٢٩هـ)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دمشق: دار الخير، ط. ١، ١٩٩٤م، ص ٢٥٧، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ)، المغني، القاهرة: مكتبة القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ، جـ ٤، ص ٣٠٦.

(٢) لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، دار الفكر، ط. ٢، ١٣١٠هـ، جـ ٤، ص ٢٢٨، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو حفص، نجم الدين النسفي (ت: ٥٣٧هـ)، طلبة الطلبة، بغداد: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، د.ط، ١٣١١هـ، ص ١٤٤.

(٣) محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي (ت: ٨٩٤هـ)، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، شرح حدود ابن عرفة للرصاع، المكتبة العلمية، ط. ١، ١٣٥٠هـ، ص ٣١٤

"التوفيق الذي يحصل به قطع النزاع"، ما يعني أن الصلح يُستخدم أداة لتسوية الخلافات بشكل سلمي[١].

أما الحنابلة فقد اعتبروا الصلح "معاقدة سلم يتوصل بها إلى الإصلاح بين المختلفين"، مشيرين إلى دوره بوصفه آلية للتوفيق بين الأطراف المتنازعة[٢].

وتضيف الموسوعة الفقهية الكويتية بأن الصلح "في اللغة التوفيق، وهو اسم للمصالحة في الشرع عقد به يرفع النزاع وتقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما"[٣].

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن استنتاج أن الصلح في الفقه الإسلامي يعد أداة مرنة لحل النزاعات، تتسم بالتراضي والعدالة بين الأطراف المتنازعة.

الصلح في الفقه الإسلامي هو اتفاق بين الأطراف المتنازعة لرفع النزاع بشكل سلمي، ويشمل مسائل مالية أو غير مالية[٤].

---

(١) شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٥هـ، جـ ٣، ص ١٦١، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت، جـ ١، ص ٣٤٥.

(٢) منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (شرح منتهى الإرادات)، عالم الكتب، ط. ١، ١٤١٤هـ، جـ ٢، ص ٤٤٧، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط. ١، ١٤٢٣هـ، ص ٢٩٩

(٣) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، ط. ٢، د.ت، ص ١٤٤.

(٤) أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، دمشق: دار الفكر، جـ ٦، ص ٤٣٣٢.

والصلح في الأموال قد يكون مع إقرار المدعى عليه بالدعوى أو إنكارها، أو قد يتم سكوت المدعى عليه دون اعتراض[١].

الصلح في الأموال عمومًا هو محل الاستشهاد في العديد من القضايا المالية، ويُعتبر الصلح مع الإقرار في الديون جائزًا وفقًا لجمهور الفقهاء المسلمين، حيث يُسمح بتسوية النزاعات المالية بناءً على اتفاق بين الأطراف المتنازعة مع إقرار المدين بالدَّين، مما يسهم في تسوية الخلافات المالية بشكل سلمي[٢]. واستخدم بعض فقهاء المسلمين لفظ "العقد" في تعريف الصلح نظرًا لأن الصلح يعتمد على الإيجاب والقبول، وهو بذلك يُعتبر عقدًا لاحقًا على العقد الأصيل. وبما أن الدين نشأ عن عقد، فإن الصلح عنه يكون أيضًا عقدًا لاحقًا ينشأ بناءً على اتفاق بين الطرفين. في هذا السياق، أشار الزيلعي الحنفي إلى أن الصلح على إبراء المدين بعد إقراره يُعتبر صورة من صور البيع، حيث يتم تبادل المال بمال برضى الطرفين، وبالتالي تجري عليه أحكام البيع باعتباره مبادلة مالية تتم وفقًا لإرادة الأطراف[٣] قال النووي: "من ادعي عليه فأقر ثم تصالحا على عوض فحكمه حكم

---

(١) أ. د. وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، دمشق: دار الفكر، جـ ٦، ص ٤٣٣٦.

(٢) علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط. ٢، ١٤٠٦هـ، جـ ٦، ص ٥٣؛ محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت: ٨٩٧هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٦هـ، جـ ٧، ص ٣؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ط. ٣، ١٤١٢هـ، جـ ٤، ص ١٩٥.

(٣) عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشبلي، الحاشية شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: ١٠٢١هـ)، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط. ١، ١٣١٣هـ، جـ ٥، ص ٣١.

البيع". وهذا يعني أن الصلح الذي يتم بعد الإقرار بالدَّين ويشمل دفع عوض معين من المدين للدائن يُعتبر في حكم عقد البيع. فمثل هذا الصلح يعتبر تبادلاً للمال بمال، حيث يوافق الطرفان على شروط محددة لتحقيق التسوية المالية بينهما. وبالتالي، يخضع هذا النوع من الصلح للأحكام المقررة في البيع في الفقه الإسلامي، مما يعكس أهمية المبادلة الرضائية بين الأطراف في تسوية النزاعات المالية[١]. مما يستوجب على المدين عند تقديم مقترح التسوية الوقائية مراعاة الأحكام الشرعية بدقة، خاصة فيما يتعلق بالديون وتحديد سبل تسويتها. يجب عليه توخي الحذر من الوقوع في محاذير شرعية مثل تأجيل الديون أو زيادتها أو المساومة على إنقاصها بطرق قد تفضي إلى الغرر أو الغبن أو الغش. فالمشرع السعودي ترك للدائن والمدين حرية الاتفاق على التسوية دون تقييدها، مما يستدعي أن يكون المقترح عادلًا ويضمن حقوق الطرفين، وأن يتجنب أي ممارسات قد تؤدي إلى استغلال الطرف الآخر أو إخلال بحقوقه الشرعية[٢].

أما بشأن إدارة المدين لنشاطه في إجراء التسوية الوقائية، فإن المسألة الأولى تتعلق بالمدين المتعثر أو الذي يخشى تعثره. في هذا السياق، يتيح له نظام الإفلاس السعودي إدارة نشاطه وأمواله خلال إجراء التسوية الوقائية، وهو ما يتوافق مع أحكام الفقه الإسلامي، الذي لا يغل يد المدين غير المفلس. حيث إن المدين في هذه الحالة لم يصل إلى مرحلة الإفلاس الحقيقية، وبالتالي لا يتم الحجر عليه ولا تمنع تصرفاته في أمواله، وهذا ينسجم مع مبدأ العدل في السماح له بمعالجة تعثره المالي[٣].

---

(١) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ط. ٣، ١٤١٢هـ، جـ ٤، ص ١٩٣.

(٢) د. عبد الحميد عبد الله المجلي، تصرفات المدين قبل نفاذ إجراءات الإفلاس (دراسة فقهية مقارنة بنظام الإفلاس السعودي)، مصر: مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، المجلد ٢١، العدد ٤، ٢٠١٩م، ص ٢٥٦٣

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده الحنفي (ت: ١٠٧٨هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت، جـ ٢، ص ٤٤، أحمد بن محمد الصاوي

أما المسألة الثانية، فتتعلق بالمدين المفلس الذي استغرقت ديونه كامل أصوله. في هذه الحالة، يتيح نظام الإفلاس السعودي للمدين المفلس إدارة نشاطه[١] وهو ما يختلف مع ما استقر عليه الفقه الإسلامي. حيث يشترط الفقهاء الحجر على المدين المفلس وغل يده، ومنعه من التصرف في أمواله حفاظًا على حقوق الدائنين. فبحسب مذهب جمهور الفقهاء المسلمين، لا يجوز للمدين المفلس إدارة أمواله بشكل مطلق، وذلك لأن هذا يهدد حقوق الدائنين ويؤدي إلى احتمالية تفويت بعض حقوقهم[٢]

أما بشأن العقود التي يكون المدين طرفًا فيها، فقد نص نظام الإفلاس السعودي على أن الأصل هو اعتبار العقود المبرمة مع المدين قائمة، وذلك إلا إذا تعذر عليه الوفاء بالتزاماته.

المالكي، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، والشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، تصحيح لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ، جـ ٣، ص ٢٦٣، ٢٦٤، علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. ١، ١٤٢٤هـ، جـ ٦، ص ٤٦٤.

(١) المادة (١) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني أبو الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق طلال يوسف، بيروت: دار إحياء التراث العربي، جـ ٣، ص٢٨٢، أحمد بن محمد الصاوي المالكي، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، والشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، تصحيح لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ، جـ ٣، ص ٢٦٥.

في هذه الحالة، يحق للمتعاقد طلب إنهاء العقد إذا كان الإنهاء ضروريًا لحماية نشاط المدين وكان في الإنهاء مصلحة لأغلبية الدائنين، شريطة ألا يترتب على ذلك أي ضرر للمتعاقد. ومع ذلك، يراعي النظام الاستثناءات الواردة بشأن بعض العقود مثل عقود الضمانات، الرهون، عقود المنافسات والمشتريات الحكومية، وعقود التمويل المبرمة مع الشركات المصرفية والتمويلية، حيث تظل هذه العقود خاضعة لأحكام خاصة[١].

المقرر في الفقه الإسلامي أن فسخ العقود المتنازع عليها هو من اختصاص القضاء. وقد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز حكم الحاكم بفسخ العقد دون رضا المتعاقدين، وذلك إذا تعذر الوصول إلى الحق، كما في حالات الفسخ بسبب الإفلاس، حيث يحق للقضاء التدخل لحماية حقوق الدائنين وضمان عدالة التعاملات المالية[٢].

وعن الدائن الذي وجد عين ماله لدى المدين، فقد نص نظام الإفلاس على أنه يحق له المطالبة بعين ماله خلال خمسة أيام من تاريخ تعليق المطالبات، بشرط أن تبقى طبيعة المال كما هي دون تغيرات كالزيادة أو النقصان أو التعديل أو الخلط مع مال آخر. وإذا لم يتمكن الدائن من قبض ثمن ما يطالب به جزئياً أو كلياً، فإن له الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لاسترداد حقوقه وفقاً لما يقره النظام[٣].

---

(١) المادة (٢٥) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ، المادة (٢٦) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط. ٢، ١٤٠٦هـ، جـ ٥، ص ٣٠٦.

(٣) المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية لنظام الإفلاس السعودي، الصادرة بقرار رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٤٣٩/ ١٢/ ٢٤هـ

أما الفقه الإسلامي، فقد كان له السبق في تقرير مسألة الدائن الذي وجد عين ماله لدى المدين وقرر أحكامًا بشأنها. فقد ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن البائع يعامل أسوة بالغرماء، أي أن له الحق في استرداد عين ماله من المدين إذا كان هذا المال في يد المدين ولم تتغير طبيعته أو لا يزال في ملكه. وعلى الرغم من اختلاف بعض الفقهاء في التفاصيل، فإن المبدأ الأساس في الفقه الإسلامي يتفق مع ما ذهب إليه نظام الإفلاس السعودي، حيث يحق للدائن المطالبة بعين ماله إذا كان موجودًا لدى المدين، وتظل هذه المطالبة قائمة طالما لم يحدث تغيير جوهري في طبيعة المال أو اختلاطه بمال آخر[١].

وقد أفتى المالكية أيضًا بأحقية البائع في أخذ عين ماله بلا خلاف، حيث لا خلاف بينهم في أن له الحق في استرداد ما يملكه من مال طالما بقيت العين بحالتها الأصيلة، إلا أن الخلاف وقع في تصنيف المال أو العين إذا كانت تدخل ضمن أقسام معينة مثل المال المرهون أو المال المتنازع عليه[٢].

أما بالنسبة للشافعية، فقد أقروا بحق الدائن في استرداد عين ماله، إلا أنهم اشترطوا أن يتم ذلك فورًا دون تأخير، ويحق له الاختيار بين استرداد العين أو التسوية مع باقي الدائنين عبر المحاصة، وهذا الخيار يكون فورياً ولا يجوز التراخي فيه[٣].

---

(١) علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني أبو الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق طلال يوسف، بيروت: دار إحياء التراث العربي، جـ ٣، ص٢٨٢.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط. ٣، ١٤١٢هـ، جـ ٥، ص ٥٠.

(٣) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ط. ٣، ١٤١٢هـ، جـ ٤، ص ١٤٨.

وفي ذات السياق، اتفق الحنابلة مع الشافعية في أحقية الدائن في استرداد عين ماله، ونقل ابن مفلح عن الإمام أحمد بن حنبل قوله: "ولو حكم للدائن بالمحاصة مع الغرماء أسوة بهم، جاز له نقض الحكم إذا رغب في استرداد العين". وهذا يعكس اتفاق الفقهاء على أن الدائن الذي يستحق عين ماله يظل له الحق في استرداده دون الإضرار بمصالح الدائنين الآخرين، وهو ما يضمن حماية حقوق الدائنين بشكل عادل ويحقق التوازن بين المطالبات المختلفة في سياق الإفلاس[1].

(١) محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط. ١، ١٤٢٣هـ، جـ ٤، ص ٢٨٨.

المبحث الثاني
إجراءات التسوية الوقائية وفق نظام الإفلاس السعودي

يُعد **إجراء التسوية الوقائية** أحد الأدوات القانونية التي تتيح للمدين المتعثر فرصة لتسوية ديونه بشكل منظم مع الدائنين، دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس. وتهدف التسوية الوقائية إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق المدين والدائنين من خلال توفير حل قانوني يعيد الاستقرار المالي للمدين ويحفظ مصالح الدائنين. تم تحديد هذا الإجراء بشكل دقيق في **نظام الإفلاس السعودي** الذي صدر بموجب **المرسوم الملكي رقم** (م/٥٠) لعام ١٤٣٩ هـ، والذي ينظم الإجراءات القانونية المتعلقة بالإفلاس والتسوية الوقائية.

المطلب الأول: شروط فتح إجراء التسوية الوقائية:

تعد **إجراءات التسوية الوقائية** أحد الحلول القانونية التي وضعها **نظام الإفلاس السعودي** لمساعدة المدينين المتعثرين على تسوية ديونهم مع الدائنين دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس. يحدد النظام مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر لفتح هذا الإجراء، وتنقسم هذه الشروط إلى **شروط موضوعية** و**شروط إجرائية**، والتي تشمل:

- **الشروط الموضوعية** (**تعثر المدين**، **احتمال التعثر**).

تعد الشروط الموضوعية من العناصر الأساسية في قانون الإفلاس وإجراءات إعادة الهيكلة، حيث تمثل الأساس الذي يتم من خلاله تحديد ما إذا كان المدين مؤهلاً للاستفادة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى حماية حقوقه، وحق الدائنين في الوقت ذاته. من بين هذه الشروط، يأتي "تعثر المدين" و"احتمال التعثر" بوصفه أبرز الشروط التي تحدد إمكانية تطبيق آليات التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة.

أولاً، **تعثر المدين** يُعد شرطًا رئيسًا لفتح إجراءات الإفلاس أو التسوية الوقائية، فالتعثر المالي يعني أن المدين غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في الوقت المحدد، وعادة ما يُقاس هذا التعثر من خلال معايير محددة مثل عدم القدرة على سداد

الديون المستحقة أو حدوث تراجع كبير في قيمة الأصول أو الإيرادات. هذا الوضع يُؤهل المدين للبحث عن حلول قانونية مثل التسوية الوقائية لتجنب التصفية النهائية أو الإفلاس التام.

أما **احتمال التعثر** فيشير إلى الوضع الذي يكون فيه المدين مهددًا بالتعثر في المستقبل القريب، لكن دون أن يكون قد وصل إلى مرحلة العجز المالي الكامل بعد، وهذا الوضع يتطلب وجود دلائل ملموسة على وجود صعوبات مالية قد تؤدي إلى تعثر المدين، مثل تزايد الديون بشكل متسارع أو حدوث نقص في السيولة. الاحتمال هنا يعكس خطورة الوضع المالي للمدين ويجعل من الضروري وضع خطة وقائية لتجنب الوصول إلى التعثر الكامل.

تُعتبر هذه الشروط موضوعية في مقياس تقييم جدوى اللجوء إلى إجراءات إعادة الهيكلة، حيث لا يعتمد الأمر فقط على عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية، ولكن أيضًا على وجود مؤشرات تدل على خطورة الوضع المالي للمدين في المستقبل.

وتتمثل الشروط الموضوعية لافتتاح إجراء التسوية الوقائية في حالة تعثر المدين المالي أو في احتمالية تعثره نتيجة اضطراب وضعه المالي. لم يشترط المشرع السعودي أن يكون المدين قد وصل إلى حالة إفلاس فعلية لكي يفتح هذا الإجراء، بل يكفي أن يكون وضعه المالي يعاني من اضطراب يُحتمل أن يؤدي إلى تعثره. لذا، يتعين على المدين أن يثبت وجود هذا الاضطراب المالي، سواء كان تعثراً فعلياً أو مخافة حدوثه مستقبلاً، وذلك من خلال تقديم وثائق مالية دقيقة مثل القوائم المالية التي تبرز عجزه المالي، أو من خلال الأحكام القضائية المتعلقة بالديون المستحقة عليه[1].

---

(١) المادة (١٣) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

تختلف شروط "التعثر" في نظام الإفلاس السعودي عن مفهوم "الإعسار" في بعض الأنظمة القانونية الأخرى، حيث يعترف النظام السعودي بالتعثر حتى في حال كان المدين غير مفلس بشكل كامل ولكن مرجح أنه سيتعرض للإفلاس. هذا يعني أن المدين الذي لا يملك أموالاً كافية لسداد ديونه، أو الذي في طريقه للوصول إلى هذه الحالة، يحق له طلب التسوية الوقائية إذا كانت لديه النية للاستمرار في نشاطه[١].

من جهة أخرى، فإن المدين الذي استغرقت ديونه جميع أصوله (أي المدين المفلس) له الأولوية في طلب افتتاح إجراء التسوية الوقائية على الرغم من حالته الصعبة، حيث يمكنه الاستفادة من هذا الإجراء لإعادة تنظيم وضعه المالي والتوصل إلى تسوية مع الدائنين قد تتيح له الاستمرار في نشاطه الاقتصادي. والشرط هنا هو أن يثبت المدين للمحكمة قدرته على إعادة الحياة لنشاطه عبر تسوية ديونه، سواء من خلال تنازل الدائنين أو تأجيل أو تقسيط الديون[٢].

وتكمن أهمية هذه الشروط في حماية المدين من التصفية الجبرية، ما دام أنه يثبت التزامه وحسن نواياه تجاه تسوية ديونه وفق آليات منطقية وقابلة للتحقق[٣].

- **الشروط الإجرائية (طلب المدين أو الدائنين، قرار المحكمة).**

آليات التسوية الوقائية هي وسائل تهدف إلى مساعدة المدين المتعثر على تسوية ديونه مع الدائنين دون اللجوء إلى التصفية، وهي تعد من أهم أدوات الإفلاس المعاصرة التي تتيح للمدين فرصة للتعافي المالي واستعادة نشاطه التجاري. في هذا الإطار، يُشترط أن يكون المدين هو المقدم الوحيد لطلب التسوية الوقائية، حيث يختلف هذا الإجراء عن

---

(١) المادة (١) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) د عبد الحميد المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات الإفلاس، مركز التميز البحثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط.١ لعام ١٤٣٩هـ، ص ٢٧

(٣) مصطفى كمال طه أصول القانون التجاري (الأوراق التجارية والإفلاس)، ط٣، منشورات الحلبي، ٢٠١٦م، بيروت (لبنان) ص ٣٠١

بعض الآليات الأخرى التي يمكن أن يبدأها الدائنون. المشرع السعودي في نظام الإفلاس يحدد فئات معينة يمكن لها تقديم طلب التسوية الوقائية، وهي تشمل الشخص الطبيعي الذي يمارس أعمالًا تجارية أو مهنية في المملكة، بالإضافة إلى الشركات التجارية والمهنية المسجلة، وأيضًا المستثمرين غير السعوديين الذين يملكون أصولًا أو يمارسون أنشطة تجارية في المملكة.

تتمثل الشروط الإجرائية لافتتاح هذا الإجراء في ضرورة تقديم المدين طلبًا رسميًا إلى المحكمة التجارية المختصة، مرفقًا بكافة الوثائق والمعلومات ذات الصلة بحالته المالية. يتضمن الطلب مجموعة من الوثائق مثل نبذة عن النشاط التجاري للمدين، مع إرفاق نسخة من الترخيص إذا كان موجودًا، بالإضافة إلى إثبات الحالة المالية للمدين من خلال القوائم المالية للعامين السابقين. كما يجب أن يقدم المدين قائمة تفصيلية بالديون المستحقة عليه، بما في ذلك القيم وتواريخ الاستحقاق وأسماء الدائنين، بالإضافة إلى قائمة الأصول التي يملكها المدين وتقدير قيمتها الإجمالية. من الأمور التي يجب على المدين توضيحها في طلبه هو نوع الأثر الذي خلفه الوضع الاقتصادي على نشاطه المالي[١].

أما بالنسبة لموعد النظر في الطلب، فإنه يتم تحديده من قبل المحكمة التجارية المختصة خلال فترة لا تتجاوز الأربعين يومًا من تاريخ قيد الطلب. يجب على المحكمة أن تبلغ المدين بموعد الجلسة خلال خمسة أيام من تاريخ قيد الطلب، حيث يتم النظر في الطلب وتقرر المحكمة إما فتح الإجراء أو رفضه أو تأجيل الجلسة لمدة لا تتجاوز الواحد والعشرين يومًا. في حالة قبول المحكمة الطلب، تقوم بتحديد خطة التسوية التي تضعها المحكمة بالتعاون مع الدائنين والجهات المعنية[٢].

---

(١) المادة (١٤) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (١٣) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

يعد المقترح المقدم من المدين جوهر التسوية الوقائية، فهو يتضمن خطة تفصيلية لكيفية معالجة الوضع المالي للمدين، بما في ذلك سداد الديون أو تأجيلها أو تقسيطها. كما يتعين على المقترح أن يوضح الوضع المالي الحالي للمدين وأسباب التعثر وسبل معالجتها. تشمل الوثائق المرفقة مع المقترح معلومات مفصلة حول أصول المدين، وضمانات الديون، وآليات تسوية الديون مع الدائنين المضمونين وغير المضمونين. في بعض الحالات، قد يطلب المدين من المحكمة السماح له بإعادة هيكلة رأس المال أو الأنشطة التجارية[١].

يتم التصويت على المقترح من قبل الدائنين، وفي حالة الموافقة عليه، يتم تحويله إلى خطة تسوية وقائية رسمية. في حال حدوث اعتراضات من بعض الدائنين، يمكن للمحكمة أن تقوم بحل النزاع بناءً على المعايير القانونية والعدلية بما يحفظ حقوق جميع الأطراف المعنية. إذا فشل المقترح ولم يتم التوصل إلى تسوية مرضية، يمكن للمحكمة أن تقرر تحويل الإجراء إلى تصفية أصول المدين وتوزيع العائدات على الدائنين وفقًا للأولويات المحددة في النظام[٢].

تسهم آليات التسوية الوقائية في توفير فرص عادلة للمدينين الذين يعانون من صعوبات مالية، بينما تحمي في الوقت نفسه حقوق الدائنين من خلال ضمان سداد الديون بطريقة مدروسة. تُعد هذه آليات من الوسائل الفعالة التي تساعد في الحفاظ على استمرارية الأنشطة التجارية وضمان استقرار السوق المالي بشكل عام.

---

(١) د. عدنان صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، المملكة العربية السعودية: مكتبة جرير، ط. ٤، ١٤٤٢هـ، ص ٣٦٦

(٢) المادة (١٥) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

المطلب الثاني: آليات إدارة التسوية الوقائية:

في إطار آليات إعادة التنظيم المالي، يتم تعيين أمين من قائمة أمناء الإفلاس من قبل المحكمة بعد افتتاح الإجراء، حيث يُمكن للمدين أن يقترح على المحكمة اسم الأمين الذي يراه مناسبًا شريطة أن يكون مدرجًا في القائمة. يتم اختيار الأمين بناءً على مؤهلاته المالية والعلمية، مع ضرورة أن يكون لديه فريق عمل مؤهل، ويجب عليه بذل العناية الواجبة لحماية مصالح الدائنين، كما يمكن للأمين تفويض بعض المهام إلى آخرين إذا اقتضت الضرورة بعد موافقة المحكمة. في بعض الحالات، يمكن تعيين أكثر من أمين للعمل معًا وفقًا لإرشادات المحكمة، ويتم اختيار رئيس من بينهم لتحمل المسؤولية التضامنية عن جميع أعمالهم. يجب على الأمين إيداع نسخة من حكم المحكمة في سجل الإفلاس لضمان توثيق الإجراءات والشفافية. وفي حال تطلب الأمر، يمكن للمحكمة تعيين خبير لمساعدة الأمين في أداء مهماته، ولكن يجب على أي شخص يتم تعيينه أمينا أو خبيرا أن يفصح عن علاقته بالمدين والدائنين قبل تعيينه، وإذا تم إخفاء هذه العلاقة، يمكن عزله وعدم استحقاقه لأية أتعاب. علاوة على ذلك، يحق للمحكمة تعيين قاضٍ أو أكثر للإشراف على تنفيذ الإجراء وتحديد مهامهم بناءً على حاجة القضية. وإذا كان هناك سبب مشروع، يمكن للمحكمة عزل الأمين أو الخبير وتعيين شخص آخر بديلاً، كما أن الاعتزال دون سبب مقبول يعد مخالفًا ويستوجب موافقة المحكمة. وأخيرًا، تحدد اللائحة التنفيذية آلية تقدير أتعاب الأمين والخبير، بما يشمل المصروفات المرتبطة بإجراء إعادة التنظيم المالي[1].

- **صلاحيات أمين التسوية.**

فيما يتعلق بإجراء إعادة التنظيم المالي، يكتسب أمين التسوية مجموعة من الصلاحيات الواسعة التي تمكنه من الإشراف على النشاط المالي للمدين وضمان تنفيذ الخطة بشكل عادل وفعّال، وذلك بما يتوافق مع الأحكام المنصوص عليها في النظام. وفقاً للمادة السابعة

---

(١) المواد (٥٠: ٥٦) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

والخمسين، يختص الأمين بالإشراف على نشاط المدين طوال فترة الإجراء، بهدف التحقق من عدالة الإجراءات وحسن تنفيذ خطة التنظيم المالي، مع ضمان حماية حقوق الأطراف المتأثرة بالإجراء.[١]

الصلاحيات المنوطة بالأمين في المادة الثامنة والخمسين، تم تحديد مجموعة من الصلاحيات الأساسية التي يتمتع بها الأمين خلال فترة إعادة التنظيم المالي. وتشمل هذه الصلاحيات[٢]:

١. **التحقق من سلامة إدارة المدين**: يتولى الأمين مراقبة العمليات المالية للمدين للتأكد من إدارة نشاطه بطريقة سليمة وموافقة للأحكام القانونية.

٢. **حضور الجلسات**: يُمنح الأمين الحق في حضور جلسات الدعاوى والاجتماعات الخاصة بالدائنين وكل ما يتعلق بالإجراء الجاري.

٣. **أداء المهام التكميلية**: الأمين مخول بالقيام بأي أعمال ذات طابع تبعي أو عرضي ذات صلة بإجراء إعادة التنظيم المالي.

٤. **القيام بالمهام التي تُكلفه بها المحكمة**: يتوجب على الأمين أداء أي مهام إضافية قد تكلفه بها المحكمة ضمن إطار الإجراء.

٥. **تنفيذ أحكام اللائحة**: بالإضافة إلى المهام الموكلة إليه، يجب على الأمين الالتزام بما تنص عليه اللائحة التنفيذية من آليات .

---

(١) المادة (٥٧) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (٥٨) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

وتشترط المادة الثامنة والخمسين أن يتسم الأمين خلال أدائه لمهامه بالأمانة والصدق، لضمان تنفيذ الإجراءات المالية بطرق شفافة وموثوقة.

حق الأمين في الاطلاع على المعلومات من ضمن الصلاحيات الأساسية للأمين، يحق له الاطلاع على جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بالمدين، سواء كانت تلك المعلومات متاحة لدى المحكمة أو لدى المدين نفسه. وفقاً للمادة التاسعة والخمسين، يُلزَم المدين بتزويد الأمين بكل المعلومات والوثائق التي قد تكون غائبة أو لم يتم الإفصاح عنها سابقاً للمحكمة، وذلك على وجه السرعة وفور علمه بأي مستجدات. كما أن للأمين الحق في الحصول على كافة الوثائق التي تخص أصول المدين، بما في ذلك الرخص التجارية وعقود النشاط، وكل ما يتعلق بملف التفليسة[1].

وتمنح المادة الأمين صلاحية طلب أي معلومات إضافية من الدائنين لدعم مطالباتهم، أو لتوثيق التعديلات التي قد تطرأ على طبيعة أو مبلغ الديون، بالإضافة إلى حصوله على مستندات وبيانات من الجهات العامة والخاصة بشأن أصول المدين وحقوقه المالية.

إفشاء المعلومات وحفظ السرية على الرغم من حصوله على معلومات حساسة، يجب على الأمين الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات التي يحصل عليها، وعدم إفشائها لأطراف ثالثة دون الحاجة المقررة وفق النظام. ويُسمح للأمين بالاطلاع على الوثائق المالية الخاصة بالمدين من دون أن يكون ذلك انتهاكاً لسرية المعلومات، بشرط أن يتم استخدامها حصراً في إطار إجراء إعادة التنظيم المالي.

صلاحيات الأمين فيما يتعلق بالعقود تولي المادة الستون مسؤولية كبيرة للأمين فيما يخص مراقبة العقود المبرمة من قبل المدين. ويجب على المدين تقديم قائمة تفصيلية

---

(١) المادة (٥٩) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

بالعقود السارية فور تعيين الأمين، ويُطلب منه أيضاً أن يُرفق تقريراً يتضمن توصياته بشأن استمرارية أو إنهاء أي من هذه العقود. للأمين الحق في طلب أي معلومات أو مستندات إضافية بشأن هذه العقود، ويجب على المدين تزويده بهذه البيانات في الوقت المحدد[١].

وعلى الأمين فحص تلك العقود بعناية للتأكد من أن استمرارها أو إنهائها يتماشى مع مصالح إعادة التنظيم المالي، ويقوم بتقييم ما إذا كانت هذه العقود ستؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على قدرة المدين في تنفيذ خطة التسوية.

- **حقوق وواجبات الدائنين.**

تتعدد وتتنوع حقوق وواجبات الدائنين[٢]، وذلك على النحو التالي[٣]:

١. واجبات الدائنين:

- يتعين على كل دائن نشأ دينه قبل صدور حكم المحكمة بافتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي أن يتقدم بمطالبة إلى الأمين خلال المدة المحددة في المادة (السادسة والخمسين) من النظام.
- يجب أن تكون المطالبة مصحوبة بالوثائق والمعلومات المنصوص عليها في اللائحة، مثل بيان قيمة المطالبة في تاريخ حكم المحكمة، وتحديد ما إذا كانت المطالبة مضمونة، مع بيان نوع الضمانات المقدمة.
- في حال كانت المطالبة غير مستحقة بعد، يجب على الدائن تحديد موعد استحقاق

---

(١) المادة (٦٠) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) فهد أحمد أبو حميد، "نظام الإفلاس بين التحديات والحلول"، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لتسوية حالات الإفلاس، المنعقد بمدينة الرياض، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ أبريل عام ٢٠١٩م، ص ٣٩.

(٣) المادة (٦٣) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

الدين.

- إذا كانت المطالبة غير محددة القيمة بدقة، يجب على الدائن تقديم تقدير تقريبي للقيمة الفعلية، ويتولى الأمين بعد ذلك التحقق من هذا التقدير.

٢. **حقوق الدائنين**:

- يحق للدائنين تقديم مطالباتهم بشكل شفاف ودقيق لضمان تسجيل دينهم في سجل المطالبات.
- للدائن الحق في تقديم تقدير مبدئي للقيمة إذا كانت المطالبة غير محددة بشكل دقيق، مع ضمان حقه في التحقق لاحقًا من القيمة الفعلية للمطالبة.
- يحق للدائن المطالبة بمعلومات دقيقة حول الإجراءات المتعلقة بمطالبته، بما في ذلك تفاصيل ضماناته إن كانت موجودة.

المطلب الثالث: إنهاء إجراء التسوية الوقائية:

إجراء التسوية الوقائية هو آلية قانونية تهدف إلى مساعدة المدين المتعثر على تسوية ديونه مع الدائنين دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس. ومع ذلك، قد تنتهي هذه الإجراءات في حالات معينة تتعلق إما بنجاح التسوية أو بفشلها[١]. في هذا المطلب، سنناقش **أسباب إنهاء إجراء التسوية الوقائية** وفقًا لنظام الإفلاس السعودي.

- **أسباب الإنهاء (التسوية، الفشل).**

عند اكتمال تنفيذ الخطة، يلتزم المدين بتقديم طلب إلى المحكمة لإنهاء إجراء التسوية الوقائية، مرفقًا بالمعلومات والوثائق المطلوبة، مع ضرورة إبلاغ الدائنين بالطلب قبل تقديمه. كما يحق لأي طرف ذي مصلحة الاعتراض على هذا الطلب خلال ١٤ يومًا من تقديمه إلى المحكمة[٢].

تقرر المحكمة إنهاء التسوية الوقائية في عدة حالات، منها: إذا تقدم المدين بطلب إنهاء الإجراء بعد اكتمال تنفيذ الخطة، أو إذا لم يتحقق النصاب المطلوب في تصويت الملاك أو الدائنين، أو في حالة رفض المحكمة التصديق على المقترح. كما يمكن إنهاء الإجراء إذا تعذر تنفيذ الخطة أو إذا كان المدين لا يرغب في الاستمرار في إدارة نشاطه أو استكمال تنفيذ الخطة، فضلاً عن إنهاء الإجراء بسبب وجود مخالفات مؤثرة أو ارتكاب المدين لأفعال مخالفة للنظام[٣].

---

(١) د. عبد المجيد صالح المنصور، تعليق المطالبات في نظام الإفلاس السعودي: حقيقته – محله آثاره – شروطه مدته، المملكة العربية السعودية: مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١، ١٤٤٢هـ، ص ٦٧ – ١٣٥.

(٢) المادة (٣٨) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

لجنة الإفلاس، لائحة المعلومات والوثائق، الصادرة بقرار من لجنة الإفلاس بقرار رقم (٠٢١٨/ ١٧) وتاريخ ١٤٤٠/ ٠٣/ ١٣هـ، والمعدلة بقرار رقم (٠٢٢٠/ ٩٩) بتاريخ ١٤٤٢/ ٠٥/ ٠٨هـ.

(٣) المادة (٣٩) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

- **آثار الإنهاء.**

يتعين على المدين إيداع حكم المحكمة القاضي بإنهاء الإجراء في سجل الإفلاس خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من صدور الحكم[١].

بعد إنهاء التسوية الوقائية، تقضي المحكمة، من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب من ذي مصلحة، بفتح إجراء الإفلاس المناسب إذا توافرت الشروط التالية: أن يكون المدين متعثراً أو مفلساً، وأن يتم استيفاء شروط افتتاح إجراء الإفلاس، وأن يكون سبب إنهاء التسوية الوقائية مرتبطاً بإحدى الحالات الواردة في الفقرات (ب)، (ج)، (هـ)، (و)، أو (ز) من المادة (التاسعة والثلاثين) من النظام.[٢]

(١) المادة (٤٠) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

(٢) المادة (٤١) من نظام الإفلاس السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٠) بتاريخ ٢٨/ ٠٥/ ١٤٣٩هـ.

المبحث الثالث
مقارنة نظام التسوية الوقائية السعودي بأنظمة أخرى

تمهيد وتقسيم:

تُعد التسوية الوقائية أداة قانونية مهمة تهدف إلى مساعدة الشركات المتعثرة ماليًا على إعادة ترتيب أوضاعها المالية وتحقيق التوازن بين حقوقها وحقوق دائنيها، وذلك قبل أن تصل إلى مرحلة الإفلاس. وقد اعتمد النظام السعودي في هذا السياق إطارًا قانونيًا للتسوية الوقائية يتضمن مجموعة من الشروط والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية، وعلى الرغم من التشابه بين الأنظمة القانونية في بعض الدول، فإن كل نظام يتمتع بخصائص تميزه عن غيره في معالجة مثل هذه القضايا، في هذا المبحث، سيتم مقارنة النظام السعودي مع أنظمة أخرى للتسوية الوقائية بهدف فهم أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأنظمة وكيفية تطبيق كل منها للإجراءات المتعلقة بالتسوية الوقائية.

إن هذه المقارنة تكتسب أهمية خاصة نظرًا لأن كل نظام يعكس بيئة قانونية واقتصادية مختلفة، وبالتالي تختلف شروط وإجراءات التسوية الوقائية من نظام إلى آخر، فالنظام السعودي على سبيل المثال، يتبنى نموذجًا يهدف إلى تيسير آليات التسوية بشكل سريع وفعال، مع مراعاة حقوق الدائنين وتوفير بيئة مناسبة لإعادة الهيكلة المالية للشركات المتعثرة، وفي المقابل، تقدم الأنظمة الأخرى مثل النظام الأمريكي والفرنسي آليات مختلفة قد تركز على إشراك أطراف متعددة أو تقديم مزيد من المرونة فيما يتعلق بشروط التسوية.

من خلال هذا المبحث، سيتم التعرف على كيفية تعامل كل من الأنظمة القانونية مع مسألة التسوية الوقائية، وذلك من خلال المطلبين التاليين.

- **المطلب الأول**: مقارنة شروط فتح إجراء التسوية الوقائية في النظام السعودي والأنظمة الاخرى.
- **المطلب الثاني**: مقارنة آليات إدارة التسوية الوقائية في النظام السعودي والأنظمة الاخرى.

المطلب الأول
مقارنة شروط فتح إجراء التسوية الوقائية في النظام السعودي والأنظمة الاخرى

تعد التسوية الوقائية أحد الحلول القانونية الفعّالة لمساعدة المدينين المتعثرين على معالجة أزماتهم المالية من خلال إعادة هيكلة ديونهم واستمرار نشاطهم التجاري بما يحفظ حقوق الدائنين. تختلف شروط فتح هذا الإجراء من دولة إلى أخرى، بناءً على الأنظمة القانونية المعمول بها في كل منها. في هذا المطلب، فعلى الرغم من وجود بعض التشابهات بين الأنظمة القانونية المختلفة بشأن شروط فتح هذه الإجراءات، إلا أن كل نظام يتبنى مقاربة خاصة تتناسب مع خصائصه الاقتصادية والقانونية. في هذا السياق، يتناول هذا المطلب مقارنة بين شروط فتح إجراءات التسوية الوقائية في النظام السعودي وبعض الأنظمة القانونية الأخرى، مثل النظام الأمريكي، المصري، والكويتي.

ففي النظام السعودي، يتطلب فتح إجراء التسوية الوقائية وجود شروط محددة، حيث يجب أن يكون المدين في حالة من العسر المالي ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الإفلاس. كما يشترط أن يكون المدين حسن النية وأن يثبت أن لديه القدرة على إعادة هيكلة ديونه وتحقيق التوازن بين حقوقه وحقوق دائنيه. كما تنص التشريعات على ضرورة تقديم المدين خطة إصلاح مالية قابلة للتنفيذ، على أن تتم الموافقة عليها من قبل المحكمة المختصة بعد إجراء تقييم دقيق للمدين وأوضاعه المالية[1].

ووفقًا لنظام الإفلاس السعودي، يهدف إجراء التسوية الوقائية إلى حماية الشركات المتعثرة من الوقوع في الإفلاس، عبر تقديم فرصة لإعادة هيكلة أوضاعها المالية. يتطلب النظام السعودي أن يكون المدين في حالة عسر مالي، ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الإفلاس. يجب على المدين أن يقدم خطة إعادة هيكلة قابلة للتنفيذ تضمن تسوية ديونه

---

(١) د. عبد الفضيل محمد أحمد، الإفلاس في القانون الكويتي، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٩٣

بشكل يحقق التوازن بين مصالح المدين والدائنين. يتدخل القضاء بشكل محدود في البداية، حيث يُمكن للمدين التقدم بطلب التسوية الوقائية، لكن المحكمة تقوم بعد ذلك بمراجعة الخطة لضمان توافقها مع حقوق الدائنين وحماية السوق من الآثار السلبية للأزمة المالية.

أما في مصر، فقد أقر المشرع المصري في القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لفتح إجراءات التسوية الوقائية، حيث يشترط أن يكون المدين قد واجه صعوبات مالية مؤقتة ولم يصل بعد إلى مرحلة الإفلاس. ويُتيح هذا القانون للمحكمة إصدار حكم بفتح الإجراءات بناءً على طلب المدين أو الدائنين، بشرط تقديم خطة لإعادة الهيكلة تتضمن تحديد حجم الديون وموارد التسوية المحتملة[1].

فقد أقر المشرع القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، الذي يمنح الشركات المتعثرة فرصة لإعادة هيكلة أوضاعها المالية في مرحلة مبكرة. إلا أن المشرع المصري يتبنى سياسة أكثر تشددًا مقارنة بالنظام الأمريكي والسعودي، حيث يحظر قانون الإفلاس المصري على المدين التقدم بطلب لإعادة الهيكلة

---

(١) صدر قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ في الجريدة الرسمية – العدد ١٦ مكرر (د) في ١٩ فبراير ٢٠١٨، وكان هدفه الأساسي هو تنظيم إجراءات الإفلاس وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المتعثرة، بما يضمن الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية، من مدينين ودائنين، في إطار قانوني شامل ومرن. ثم جرى تعديل القانون بموجب الجريدة الرسمية – العدد ١٧ مكرر (و) في ٢٨ أبريل ٢٠٢١، مما أضاف بعض التعديلات التي استهدفت تعزيز الإجراءات وتحسين فعالية تطبيق القانون..

في حال وصلت الشركة إلى مرحلة التصفية. بهذا الشكل، يتجه المشرع المصري إلى تفضيل التصفية على إعادة الهيكلة في حالات العسر المالي الشديد[١].

وعلى الرغم من أن التشريع المصري يركز على تقليص الفرص المتاحة لإعادة الهيكلة، إلا أنه يهدف إلى تسريع الإجراءات وتفادي تفاقم الأزمات المالية للشركات[٢]، هذا الموقف يعكس توجهاً قانونيًا مختلفًا عن النظام الأمريكي الذي يمنح مرونة أكبر للمدينين في التصرف لإعادة ترتيب أوضاعهم المالية.

وفي الكويت، يعكس القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتيح للمحكمة فتح إجراء التسوية الوقائية عند تعرض المدين لصعوبات مالية تؤثر على استمرارية عمله التجاري، ولكن دون الوصول إلى مرحلة الإفلاس. يشترط هذا القانون أن يكون المدين قد تقدم بخطة معتمدة من الدائنين الرئيسيين، وأن تتضمن الخطة تسوية مرضية لجميع الأطراف المعنية.

ويعكس قانون الإفلاس رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ نوعًا من التوازن بين النظامين السعودي والأمريكي. يسمح المشرع الكويتي بفتح إجراءات إعادة الهيكلة حتى في حالة وجود الشركة في مرحلة التصفية أو تحت الحراسة القضائية. وهذا يعكس تأثراً واضحًا بالنظام الأمريكي، الذي يُعطي فرصة أكبر للمدينين لتصحيح أوضاعهم المالية. في النظام الكويتي، يمكن للمدين التقدم بطلب لإعادة الهيكلة القضائية كوسيلة لإنقاذ الشركة من التصفية، وهو ما يتيح له فرصة إعادة تنظيم ديونه ومتابعة سير العمل التجاري بشكل تدريجي[٣].

---

(١) المادة ١٥ من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨

(٢) المادة ١٥ من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨

(٣) المادة ٢٥٦ من قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون الإفلاس الكويتي. حيث تنظم المادة ٢٥٦ من قانون الإفلاس الكويتي رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ الأحكام المتعلقة بـ إجراءات التسوية

وتسمح هذه المرونة للقضاء الكويتي بإعادة تقييم الوضع المالي للشركات المتعثرة، حتى وإن كانت في مرحلة متقدمة من التصفية. يعد هذا تمييزًا كبيرًا مقارنة مع النظام المصري، الذي يفضل الانتقال السريع إلى التصفية في حال وجود صعوبات مالية كبيرة. وتظهر هذه الفروق بين النظامين الكويتي والمصري في مدى التقدير الذي يُعطى للمدينين لإعادة هيكلة أوضاعهم المالية.

وفي الولايات المتحدة، يتم فتح إجراءات التسوية الوقائية بناءً على قانون الإفلاس الأمريكي، الذي يتيح للمدين التقدم بطلب لإعادة هيكلة ديونه مع الحفاظ على حقوقه في استمرارية النشاط التجاري. يشترط القانون الأمريكي أن يكون المدين قد تعرض لمشاكل مالية قابلة للتسوية، وأن يكون لديه خطة لإعادة تنظيم أعماله وتوزيع ديونه بما يتوافق مع مصلحة الدائنين.

ويتيح قانون الإفلاس **في الولايات المتحدة الأمريكية**، وتحديدًا الفصل ١١، للشركات التي تواجه صعوبات مالية فرصة لإعادة هيكلة ديونها وتنظيم أوضاعها المالية أثناء استمرار النشاط التجاري. يتم تقديم الطلب لإعادة الهيكلة إما من قبل المدين بشكل طوعي أو من قبل الدائنين الذين يستوفون شروطًا معينة. وعادة ما تكون المحكمة الأمريكية مسؤولة عن فحص الخطة التي يقدمها المدين لمراجعتها وتعديلها إذا لزم الأمر. ومن الجدير بالذكر أن العديد من طلبات الفصل ١١ تنتهي بالتصفية بدلاً من إعادة الهيكلة الفعليّة[1]، بسبب عدة

الوقائية، وتوضح كيفية معالجة حالات المدينين الذين يعانون من صعوبات مالية، وتوفر لهم فرصة لإعادة هيكلة أوضاعهم المالية دون الوصول إلى التصفية أو الإفلاس الكامل.

(1) **Charles M. Rubio & Freddi Mack.** "Top 10 Things Every Business Lawyer Should Know About Bankruptcy," Business Law Today, December 2016, pp. 1.

عوامل معقدة مثل عدم قدرة المدينين على التوصل إلى اتفاقات مع الدائنين، أو الضغوط الاقتصادية التي تجعل استمرارية النشاط التجاري غير ممكنة[١].

والاختلاف البارز بين النظام الأمريكي والنظام السعودي يكمن في مستوى تدخل القضاء. ففي الولايات المتحدة، يلعب القضاء دورًا محوريًا في مراجعة خطط إعادة الهيكلة[٢]، كما أن المحكمة تكون أكثر مرونة في السماح للشركات المتعثرة بالاستمرار في ممارسة نشاطاتها[٣]. على عكس ذلك، في النظام السعودي، يُسمح للمدين بتقديم خطة لإعادة الهيكلة، لكن يتعين على المحكمة الموافقة عليها بعد التحقق من مدى جدوى الخطة وصلاحيتها.

ويُعد التشريع الأمريكي أكثر مرونة في منح الفرصة للمدينين لتقديم طلبات إعادة الهيكلة، حيث يتم بدء الإجراءات طوعياً من قبل المدين أو بناءً على طلب الدائنين. في الولايات المتحدة، يُسمح للمدين بمهلة ١٢٠ يومًا لإعداد خطة لإعادة الهيكلة، وهي فترة يمكن خلالها تنظيم أوضاعه المالية وإعادة ترتيب ديونه. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض الفقهاء الأمريكيين يرون أن الدائنين غالبًا ما يفرضون ضغوطًا أكبر على المدينين، مما يؤدي إلى تحول العديد من طلبات إعادة الهيكلة إلى التصفية بدلاً من التوصل إلى حلول تمويلية فعالة[٤].

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المحاكم الأمريكية قد قضت برفض طلبات التصفية بموجب الفصل السابع من قانون الإفلاس، معتبرة أن هناك فرصًا لإعادة الهيكلة وإنقاذ

---

(1) Title 11 of the United States Bankruptcy Code (Bankruptcy Act of 1978, Public Law 95-598)

(2) **Phil Kenkel & Etta Mae Westbrook**. Guide to Bankruptcy and Re-Organization Options, University of Tennessee, pp.5.

(3) **Kevin M. Lewis**. Bankruptcy Basics: A Primer, Congressional Research Service, March 2018, PP. 12-17.

(4) **Phil Kenkel & Etta Mae Westbrook**. Guide to Bankruptcy and Re-Organization Options, University of Tennessee, pp.13-14

الشركة من التصفية. هذه الممارسة تؤكد على دور القضاء الحيوي في تحديد مسار الشركات المتعثرة، حيث لا يتم اللجوء إلى التصفية إلا بعد التأكد من أن إعادة الهيكلة غير قابلة للتنفيذ[1].

وعند مقارنة شروط فتح إجراء التسوية الوقائية في النظام السعودي مع الأنظمة الأخرى، يتضح أن هناك تفاوتًا في الشروط والإجراءات المتبعة بين مختلف البلدان. في النظام السعودي، يُسمح للمدين بتقديم خطة لإعادة هيكلة ديونه، ولكن يتعين على المحكمة الموافقة عليها بعد التأكد من جدواها. في المقابل، يعكس النظام الأمريكي مرونة أكبر من حيث فترات التمديد وإمكانية البدء بإجراءات إعادة الهيكلة سواء طوعياً من المدين أو من قبل الدائنين. أما في النظام المصري، فيتم تشديد القيود على إعادة الهيكلة في مرحلة التصفية، بينما يعكس النظام الكويتي تأثراً بالتجربة الأمريكية من حيث السماح بفتح إجراءات إعادة الهيكلة حتى في مراحل متقدمة من العسر المالي. هذه الفروق في التشريعات تظهر تنوع الأساليب القانونية المطبقة في معالجة أزمات الشركات المتعثرة، والهدف المشترك بينها هو إيجاد الحلول التي تضمن استمرارية الشركات وحماية حقوق الدائنين.

وبناءً على هذه المقارنات، نلاحظ أن جميع الأنظمة تتفق في هدفها الأساس وهو الحفاظ على استمرارية الشركات المتعثرة، مع اختلاف في الشروط الدقيقة لفتح إجراء التسوية. تشترك هذه الأنظمة في ضرورة تقديم خطة إعادة هيكلة مالية وقابلة للتنفيذ، كما تركز جميعها على حماية حقوق الدائنين وضمان العدالة في توزيع الأموال.

---

(1) **Robert Eisenbach III.** "There's Something Happening Here: Recent Bankruptcy Developments May Give Trademark Licensees Reason to Hope," Business Law Today, May 2013, p.1.

المطلب الثاني
مقارنة آليات إدارة التسوية الوقائية في النظام السعودي والأنظمة الأخرى

تعد التسوية الوقائية واحدة من أهم الآليات القانونية التي تتيح للشركات التي تعاني من صعوبات مالية فرصة لإعادة هيكلة أوضاعها المالية والاقتصادية من أجل تجنب التصفية والعودة إلى العمل بكفاءة، وهو ما يسهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد وحماية حقوق الدائنين في الوقت ذاته، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأنظمة القانونية التي تطبق إجراءات مماثلة لإعادة الهيكلة، فإن هناك فروقات واضحة بين هذه الأنظمة من حيث الإجراءات المتبعة، ومدى تدخل القضاء، ومرونة الخطط المالية، وكذلك المدة الزمنية المقررة لتنفيذ خطط إعادة الهيكلة[1].

ففي النظام السعودي، تعد "التسوية الوقائية" جزءاً من إجراءات نظام الإفلاس الذي يسمح للشركات المتعثرة بإعادة هيكلة أوضاعها المالية، وبالتالي تجنب التصفية، ووفقًا لهذا النظام، يمكن للمدين الذي يواجه صعوبات مالية التقدم بطلب التسوية الوقائية إلى المحكمة التجارية، شريطة أن تتضمن خطة تفصيلية لإعادة الهيكلة تشمل آليات سداد الديون أو إعادة جدولتها. تتضمن هذه الخطة مقترحات مرنة تسمح للشركة المتعثرة بالاستمرار في نشاطها التجاري مع الحفاظ على حقوق الدائنين وعدم التسبب في تفاقم أزمة الشركة.

ومن المهم أن نلاحظ أن المشرع السعودي قد أتاح للمدين فرصة تعديل خطة التسوية الوقائية أثناء فترة تنفيذها. إذا اقتضت الظروف الاقتصادية أو المالية الحاجة لتعديل الخطة، ويُسمح للمدين بدعوة الدائنين لمناقشة التعديلات المقترحة. وفقًا للنظام السعودي، يتعين على المدين إخطار الدائنين قبل الموعد المحدد للاجتماع بـ١٠ أيام على الأقل، وإذا تم

---

(١) د. محمد محمد أحمد سويلم، "الإثبات بالخبرة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي"، بحث منشور في مجلة العدل، وزارة العدل السعودية، العدد ٨٣، شوال ٢٠٢٨م، ص ١٧.

الاتفاق على التعديل من قبل الدائنين، يتم طلب التصديق على الخطة المعدلة من قِبل قاضي الإفلاس، وفي حال استوفت المعايير القانونية ووافقت عليها أغلبية الدائنين، يقوم القاضي بالتصديق عليها خلال ١٠ أيام من تاريخ الإخطار. يُظهر هذا النظام مرونة معينة في التعامل مع التعديلات التي قد تطرأ على خطة التسوية الوقائية، ما يسمح بالتكيف مع المستجدات الاقتصادية.

أولاً: التسوية الوقائية في النظام السعودي

التسوية الوقائية في النظام السعودي جزء من نظام الإفلاس الذي دخل حيز التنفيذ بموجب قانون الإفلاس السعودي لعام ٢٠١٨. تهدف هذه التسوية إلى توفير بيئة قانونية ملائمة تساعد الشركات المتعثرة على إعادة هيكلة أوضاعها المالية بشكل يتيح لها تجنب التصفية أو الإفلاس والعودة إلى النشاط التجاري بكفاءة. تُقدّم التسوية الوقائية بناءً على طلب من المدين إلى المحكمة التجارية، ويجب أن تتضمن خطة واضحة لإعادة الهيكلة التي تشمل كيفية سداد أو إعادة جدولة الديون[1].

من أبرز مميزات النظام السعودي في هذا المجال هو مرونة القواعد القانونية المتعلقة بتعديل الخطة المعتمدة لإعادة الهيكلة أثناء تنفيذها. يُسمح للمدين بطلب تعديل الخطة بعد إخطار الأمين ولجنة الإفلاس، وذلك بموافقة الدائنين أو التصديق عليها من قاضي الإفلاس. كما أن النظام السعودي يعتمد على ضمان الشفافية في الإجراءات، حيث يتم إخطار الدائنين بأي تعديلات مقترحة قبل الموعد المحدد للاجتماع بـ ١٠ أيام على الأقل.

(1) **Emily Slagle**. "What the Gulf Oil Spill Reveals about the Consequences of Bankruptcy," Vermont Journal of Environmental Law, Vol. 13, pp. 367.

إذا تمت الموافقة على التعديل من قبل غالبية الدائنين، يتم تصديق الخطة المعدلة من قبل قاضي الإفلاس، مما يضمن توافق الخطة مع المستجدات الاقتصادية[١].

ثانيًا: التسوية الوقائية في النظام الكويتي

فيما يتعلق بالنظام الكويتي، يتشابه في جوهره مع النظام الأمريكي فيما يخص مرحلة تنفيذ خطة إعادة الهيكلة، حيث يُشرف الأمين على تنفيذ الخطة طوال فترة التنفيذ حتى يتم الانتهاء منها. إذ بعد تصديق قاضي الإفلاس على خطة إعادة الهيكلة، يتولى الأمين المسؤولية عن متابعة تطبيق الخطة والإشراف على سيرها وفقاً للأحكام المعتمدة. وعليه، فإن دور الأمين يصبح محوريًا في ضمان تنفيذ الخطة بالشكل الصحيح وبما يتوافق مع مصلحة جميع الأطراف المعنية. وفيما يخص المدة الزمنية لتنفيذ الخطة، فإن المشرع الكويتي لم يحدد فترة زمنية معينة على عكس ما أوصت به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، التي دعت إلى تحديد مدة زمنية واضحة لتنفيذ خطة التسوية الوقائية لضمان جديتها وعدم تركها مفتوحة لفترات غير محددة[٢].

وقد تأثر المشرع الكويتي في تنظيمه لإجراءات إعادة الهيكلة بالقانون الأمريكي، حيث اتبع النهج نفسه فيما يتعلق بإدارة المدين لأمواله بعد افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة. وفقًا للنظام الكويتي، يبقى المدين، كأصل عام، مسئولًا عن إدارة أمواله وتصرفاته المالية تحت إشراف الأمين، وذلك بما لا يضر بمصالح الدائنين أو يؤثر سلبًا على سير إجراءات إعادة الهيكلة. يسمح النظام الكويتي للمدين بالاستمرار في إدارة الأعمال والنشاطات التجارية

---

(1) **Robert Weber**. "Can the Sauvegarde Reform Save French Bankruptcy Law?: A Comparative Look at Chapter 11 and French Bankruptcy Law from an Agency Cost Perspective," Michigan Journal of International Law, Vol. 27, 2005, p. 300.

(٢) المادة ١٢٨ من قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون الإفلاس الكويتي

اليومية، لكن مع ضرورة الالتزام بشروط محددة لضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق الدائنين أو الإضرار بفرص تسوية الديون. هذا النظام يعكس روح التشريعات الأمريكية التي تمنح المدين بعض المرونة في إدارة شؤونه المالية، بشرط أن تتم هذه الإدارة تحت إشراف دقيق وفي إطار قانوني يضمن العدالة لجميع الأطراف[١].

من جانب آخر، يعكس المشرع الكويتي التأثر بالقانون الأمريكي أيضًا في منح قاضي الإفلاس السلطة لتقييد صلاحيات المدين في حال وجود مبررات قانونية أو بناءً على طلب مسبب من الأمين أو أحد الدائنين. فإذا تبين للقاضي أن هناك تصرفات قد تضر بمصالح الدائنين أو تؤثر سلبًا على سير إجراءات إعادة الهيكلة، له الحق في فرض قيود على إدارة المدين لأمواله. هذا الإجراء يعكس حرص النظام على الحفاظ على توازن المصالح بين المدين والدائنين، وهو ما يتماشى مع النظام الأمريكي الذي يضع رقابة دقيقة على تصرفات المدين لضمان تنفيذ خطة إعادة الهيكلة بنجاح وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسة المفلسة[٢]

في حال وافق قاضي الإفلاس على الطلب المقدم بتقييد صلاحيات المدين أو غل يد المدين عن إدارة أمواله، يتولى الأمين كامل الصلاحيات الإدارية للشركة، بما في ذلك صلاحيات الجمعية العامة، وذلك إلا إذا نص قرار القاضي على خلاف ذلك. هذه الصلاحيات تمنح الأمين القدرة على إدارة الشركة بشكل مباشر، لضمان أن تتم إجراءات إعادة الهيكلة بفعالية وحماية حقوق الدائنين، خاصة في حال وجود قلق من تصرفات قد

---

(١) د. محمد المطيري و د. عبد الله الحيان، "وسائل إنقاذ الشركات التجارية المتوقفة عن دفع ديونها بسبب جائحة فيروس كورونا – دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة الحقوق – جامعة الكويت، إصدار خاص حول جائحة فيروس كورونا، الجزء الأول، نوفمبر ٢٠٢٠، ص ٧٥

(٢) المادة ١٩ من قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون الإفلاس الكويتي

تؤثر سلبًا على مصالحهم. هذا المنهج يشبه إلى حد كبير ما هو معمول به في النظام الكويتي، الذي يعطي قاضي الإفلاس الحق في تقييد صلاحيات المدين إذا كان هناك خطر على حقوق الدائنين. كما يتوازى مع النظام الأمريكي الذي يسمح بتدخل المحكمة بشكل مماثل لحماية أصول الشركة وضمان تنفيذ خطة إعادة الهيكلة دون أن تتأثر مصلحة الدائنين[١].

وبشأن إنهاء إجراءات إعادة الهيكلة القضائية، أجاز المشرع الكويتي لقاضي الإفلاس إنهاء إجراءات إعادة الهيكلة قبل إتمام تنفيذ الخطة، وذلك في حال تحققت إحدى الحالتين التاليتين: الأولى، إذا طلب المدين إنهاء الإجراءات على أساس أن شروط افتتاح الإجراءات لم تعد منطقية أو أن تنفيذ الخطة وفقًا لشروطها أصبح غير ممكن أو غير مرجح. الثانية، إذا طلب المدين أو الجهة الرقابية المعنية بالمدين افتتاح إجراءات إشهار الإفلاس. في هذه الحالة، يتعين على إدارة الإفلاس إخطار الدائنين والأمين بالطلب خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه، ليقوم قاضي الإفلاس بإصدار قراره في غضون عشرة أيام من استلام الطلب. وفي بعض الحالات، قد يصدر القاضي حكمًا بافتتاح إجراءات شهر الإفلاس مع القرار المتعلق بالطلب المقدم من المدين[٢]

من خلال هذا التحديد، يتضح أن المشرع الكويتي قصر حق تقديم طلب إنهاء الإجراءات على المدين أو الجهة الرقابية المسؤولة عن أعماله فقط، مما يعني أن الأمين، بعد التصديق على خطة إعادة الهيكلة، لا يملك الحق في تقديم طلب لإنهاء الإجراءات. كما أن قاضي الإفلاس لا يملك السلطة لإصدار قرار بإنهاء الإجراءات خلال فترة التنفيذ، ما لم يكن ذلك بناءً على طلب المدين أو الجهة الرقابية. وفي هذا الصدد، نرى أنه من الأجدر منح كل من الأمين ولجنة الدائنين الحق في تقديم طلب لإنهاء الإجراءات، خاصة

---

(١) المادة ١٠١ من قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون الإفلاس الكويتي

(٢) المادة ١٢٩ من قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون الإفلاس الكويتي.

في حال كانت هناك ظروف تحول دون تنفيذ الخطة بنجاح، وذلك لتعزيز فعالية النظام وضمان التوازن بين جميع الأطراف المعنية[١]

ثالثًا: التسوية الوقائية في النظام الأمريكي

في النظام الأمريكي، يقتصر التعديل على خطط إعادة الهيكلة على الموافقة المبدئية من جميع شرائح الدائنين، حيث يُشترط للحصول على موافقة خطة إعادة الهيكلة أن يحصل المدين على موافقة كل شريحة من الدائنين على حدة. يجب أن يحصل المدين على أغلبية تزيد عن ٥٠٪ من إجمالي عدد الدائنين في الشريحة، بالإضافة إلى ثلاثة أرباع قيمة الديون في الشريحة نفسها. ويعتبر هذا المطلب بمنزلة ضمانة لحماية حقوق الدائنين، حيث يحاول النظام الأمريكي ضمان عدم تمرير خطة إعادة الهيكلة دون موافقة شريحة واسعة من الدائنين[٢].

يتميز النظام الأمريكي أيضًا بمرونة القضاء، حيث يمكن للمحكمة أن تقر خطة إعادة الهيكلة على الرغم من عدم موافقة بعض الدائنين أو الشرائح المعنية. يتيح النظام الأمريكي ما يُعرف بـ "الموافقة الإجبارية" أو "التصديق الجبري" (Cram Down)، حيث تتمكن المحكمة من التصديق على خطة إعادة الهيكلة إذا كانت تتوافق مع مصالح غالبية الدائنين، حتى لو اعترضت أقلية منهم. هذه الآلية تعكس رغبة التشريع الأمريكي في تمكين المدين من استعادة نشاطه التجاري وحماية الشركة من التصفية[٣].

---

(١) المادة ١٣٠ من قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قانون الإفلاس الكويتي.

(2) **M. Jonathan Hayes**. "Formulating and Confirming a Chapter 11 Plan of Organization," Journal of Legal Advocacy & Practice, 2000, Vol. 2, pp. 17.

(3) **Michelle J. White**. "Corporate Bankruptcy as a Filtering Device: Chapter 11 Reorganizations and Out-of-Court Debt Restructurings," Journal of Law, Economics & Organization, Vol. 10, No. 2, 1994, pp. 268-295.

من جهة أخرى، يُعتبر القضاء الأمريكي مرنًا جدًا في تعديل وتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، حيث يمكن للمحكمة التدخل في تنفيذ الخطة إذا دعت الحاجة. كما يمكن للمحكمة إصدار أوامر بوقف تنفيذ الخطة إذا رأَت أن تنفيذها قد يضر بحقوق الدائنين أو يتسبب في أضرار مفرطة[١].

أما بالنسبة للدليل التشريعي لقانون الإفلاس، فقد أوصى بتمكين المدين من الاحتفاظ بصلاحية إدارة أمواله في إطار ضيق، بهدف تشجيعه على البدء بالإجراءات وعدم الخوف من فقدان القدرة على إدارة شركته. ومع ذلك، أكد الدليل على أن هذه الصلاحيات يجب أن تقتصر فقط على ما يعين الشركة على الاستمرار في أعمالها التجارية الضرورية خلال فترة إعادة الهيكلة، مما يضمن استمرارية النشاط الاقتصادي دون إضرار بحقوق الدائنين أو التأثير على سير الخطة الهادفة لإعادة التوازن المالي[٢].

من جانب آخر، نجد أن القانون الأمريكي لا يختلف كثيرًا عن النظام الكويتي فيما يتعلق بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلة. ففي القانون الأمريكي، للمحكمة الحق في تحديد ما إذا كان ينبغي الاستمرار في إجراءات إعادة الهيكلة أو إنهائها وتحويلها إلى التصفية، حتى في حال موافقة الدائنين على الخطة. ويرتبط هذا القرار بحالات معينة تراها المحكمة، مثل عدم قابلية الخطة للتطبيق أو وجود اعتبارات أخرى تشير إلى أن تنفيذ الخطة لن يحقق أهداف إعادة الهيكلة. وفي الواقع، إذا لم تحز الخطة على إجماع الدائنين أو إذا كان هناك خلل جوهري في الخطة، يمكن للمحكمة أن تقرر تحويل الإجراءات إلى تصفية دون الحاجة إلى موافقة جميع الأطراف[٣]

---

(1) **Kevin M. Lewis**. Bankruptcy Basics: A Primer, Congressional Research Service, March 2018, pp.18

(٢) الدليل التشريعي لقانون الإعسار – لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة (UNCITRAL).

(3) **Elizabeth J. Simoson**. "Chapter 11 Reorganization: Modification & Confirmation of the Plan," Bankruptcy Developments Journal, 1986, Vol. 3, pp. 407-432.

بذلك، يعكس التشريع الأمريكي فكرًا مشابهًا لما هو موجود في القانون الكويتي في منح المحكمة أو القاضي سلطة تقديرية واسعة لإنهاء الإجراءات إذا تبين أن الخطة غير قابلة للتنفيذ. إلا أن الاختلاف يكمن في أن النظام الأمريكي يمنح المحكمة مرونة أكبر في التعامل مع أوضاع معقدة خلال فترة تنفيذ الخطة، بينما في النظام الكويتي، يقتصر حق طلب إنهاء الإجراءات على المدين أو الجهة الرقابية، وهو ما قد يتطلب مزيدًا من التفويض للأمين ولجنة الدائنين لضمان قدرة النظام على التكيف مع التغيرات أو التحديات التي قد تطرأ أثناء عملية إعادة الهيكلة[1].

رابعًا: التسوية الوقائية في النظام التونسي

من الملاحظ أن النظام التونسي يعكس تباينًا عن الأنظمة الأخرى فيما يتعلق بالمدة الزمنية لتنفيذ خطة التسوية الوقائية. فقد أقر المشرع التونسي فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات لتنفيذ الخطة. هذه الفترة الزمنية المحددة تُعتبر خطوة مهمة لضمان الجدية والفعالية في تنفيذ الخطة، وتساعد في منع تراخي الأطراف في تنفيذ الإجراءات[2].

وتجدر الإشارة إلى أن تحديد فترة زمنية لتنفيذ خطة التسوية الوقائية يعزز الالتزام ويضمن تنفيذ الخطة بشكل أسرع وأكثر تنظيمًا، مما يسهم في استقرار الوضع المالي للشركة المتعثرة. ويتوقع الخبراء أن النظام السعودي قد يستفيد من تحديد مدة زمنية واضحة لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة، لضمان الجدية وتحقيق نتائج إيجابية في أسرع وقت ممكن.

خامسًا: التسوية الوقائية في النظام المصري

أما في النظام المصري، فقد تميزت إجراءات التسوية الوقائية بمنح المدين فرصة للاستمرار في إدارة أعماله، ولكن بشرط الالتزام بعدم القيام بأي أعمال قد تضر بمصالح

---

(1) **Michael H. Reed & Lesley S. Welwarth.** "Chapter 11 Plan Ruled Unconfirmable Without a Confirmation Hearing," Pratt's Journal of Bankruptcy Law, Vol. 9, No. 1, January 2013, pp. 90-96

(٢) المادة ٤٢٨ من القانون التونسي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٩ بشأن الإجراءات الجماعية

الدائنين. لم يُمنح المعاون (الأمين) الحق في غل يد المدين عن إدارة أمواله، بل يُسمح للمدين بإدارة أمواله المالية طالما لم تضر بمصلحة الدائنين[١].

هذا النظام يعكس رغبة المشرع المصري في الحفاظ على استمرارية الأعمال التجارية للشركة المتعثرة، وهو ما يسهم في توفير بيئة قانونية تشجع المدين على تقديم طلب التسوية الوقائية. ومع ذلك، يُلاحظ أن النظام المصري لا يمنح القضاء الصلاحيات نفسها التي يمتلكها القضاء في النظامين الأمريكي والكويتي، حيث لا يُسمح بتقييد صلاحيات المدين بشكل كامل.

سادسًا: مقارنة شاملة بين الأنظمة القانونية في تسوية الإفلاس

في دراسة مقارنة بين أنظمة الإفلاس المختلفة في السعودية والكويت ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، يمكننا أن نلاحظ العديد من التشابهات والاختلافات المهمة التي تؤثر على آليات التعامل مع الإفلاس وحماية حقوق الأطراف المعنية. من خلال هذه المقارنة، نهدف إلى فهم كيفية تعامل كل نظام مع حالات التعثر المالي، مع تسليط الضوء على التوازن بين حماية حقوق المدين والدائن على حد سواء.

أوجه التشابه بين الأنظمة القانونية

١. **الهدف المشترك من إعادة الهيكلة**: تركز جميع الأنظمة على تقديم فرص للمدينين المتعثرين ماليًا لإعادة هيكلة ديونهم والتغلب على الأزمة المالية دون التوجه للتصفية، تسعى الأنظمة القانونية في السعودية والكويت ومصر والولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان استمرارية النشاط التجاري للمؤسسات المتعثرة وتحقيق التوازن المالي الذي يتيح للمدين العودة للنشاط الاقتصادي[٢].

---

(١) المادة ٢٤ و ٢٥ من قانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس المصري رقم ١١ لسنة ٢٠١٨

(2) **M. Jonathan Hayes**. "Formulating and Confirming a Chapter 11 Plan of Organization," Journal of Legal Advocacy & Practice, 2000, Vol. 2, pp. 21-23.

٢. **دور القضاء في مراقبة الإجراءات**: جميع الأنظمة تعتمد على دور القضاء لضمان عدالة الإجراءات وحماية حقوق جميع الأطراف. في النظام السعودي، يُعرض خطة التسوية الوقائية على قاضي الإفلاس لإقرارها، وهو ما يتشابه مع النظام الكويتي والنظام الأمريكي، حيث يتولى القضاء مسؤولية تأكيد صحة الخطة. في جميع هذه الأنظمة، يتم تعليق الإجراءات القضائية ضد المدين بعد افتتاح إجراءات التسوية الوقائية، مما يتيح له الفرصة لتنفيذ الخطة المالية دون ضغط قانوني من الدائنين[١].

٣. **التركيز على تسوية الديون**: تشترك الأنظمة في إتاحة الفرصة للمدين لإعادة هيكلة ديونه عبر آليات متنوعة، بحيث تهدف إلى تقليل الديون المستحقة وتمديد فترات سدادها، بما يسمح للمدين بالعودة إلى المسار المالي الصحيح. كذلك، يتم التوازن بين حماية حقوق الدائنين وضمان أن تكون هذه التسوية عادلة لجميع الأطراف[٢].

أوجه الاختلاف بين الأنظمة القانونية

١. **المرونة في تعديل خطة التسوية**: يتمتع النظام الأمريكي بمرونة كبيرة في تعديل خطة إعادة الهيكلة، حيث يمكن للمحكمة التدخل وتعديل الخطة حتى بعد التصديق عليها. هذا يسمح بتكييف الخطة مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. بالمقابل، في الأنظمة السعودية والكويتية، يتطلب تعديل الخطة موافقة الدائنين، مما يقلل من مرونة التعديلات وقد يبطئ العملية. في هذا السياق، يمكن أن يؤدي عدم وجود مرونة في تعديل الخطة إلى

---

(١) د. أحمد مصطفى الدبوسي، "آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس وفقًا للقانونين المصري والإماراتي، دراسة تحليلية مقارنة"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٧٤، ديسمبر ٢٠٢٠م، ص ٩١.

(٢) د. وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م، ص ١١٢.

تعقيدات إذا تغيرت الظروف الاقتصادية أو المالية للمدين.

٢. **صلاحيات المدين في إدارة شركته**: يختلف النظام المصري والكويتي عن النظام السعودي فيما يتعلق بصلاحيات المدين في إدارة شركته أثناء إجراءات التسوية. ففي النظامين المصري والكويتي، يُسمح للمدين بالاستمرار في إدارة أعماله تحت إشراف الأمين، مما يعطيه قدرة على اتخاذ قرارات تشغيلية استراتيجية. في المقابل، يفرض النظام السعودي قيودًا أكبر على المدين، حيث قد يُمنع من إدارة شؤونه المالية بشكل مستقل ويتم وضعه تحت رقابة أكثر صرامة. هذه القيود تهدف إلى حماية حقوق الدائنين وضمان عدم تكرار الأخطاء المالية.

٣. **المدة الزمنية لتنفيذ الخطة**: في النظام التونسي، يتم تحديد فترة زمنية واضحة لتنفيذ خطة التسوية الوقائية، ما يعزز من الجدية والفاعلية في تنفيذ الخطة. أما في النظامين السعودي والكويتي، فلا يتم تحديد مدة زمنية دقيقة، مما قد يعوق سرعة التنفيذ وقد يؤدي إلى تأخير النتائج المرجوة. في النظام الأمريكي، تميل مرونة تعديل الخطط إلى أن تكون أكثر تفاعلية، مما يسمح بتعديل المدة وفقًا للظروف، وهو ما يمنح الأطراف مرونة أكبر في التعامل مع التحديات المالية.

٤. **تدخل القضاء**: في النظام الأمريكي، يتمتع القاضي بسلطة واسعة في تعديل أو حتى إلغاء الخطة بعد موافقة الأطراف المعنية. كما أن القاضي يمكنه فرض خطة إعادة الهيكلة على الدائنين المتنازعين، مما يمنح النظام الأمريكي مرونة كبيرة في تأكيد عملية إعادة الهيكلة. في المقابل، في النظامين السعودي والكويتي، تكون صلاحيات القاضي أقل تدخلًا، حيث يقتصر دوره على ضمان احترام الشروط القانونية لتنفيذ الخطة دون التدخل في تفاصيل الخطة بعد التصديق عليها.

توصيات وتوجهات مستقبلية لتطوير نظام الإفلاس السعودي

١. **تحديد فترة زمنية واضحة لتنفيذ خطة التسوية الوقائية**: من الضروري في النظام السعودي تحديد فترة زمنية محددة لتنفيذ خطة التسوية الوقائية. هذا سيسهم في تحسين فعالية الإجراءات ويقلل من الغموض الذي قد يؤثر على التزام الأطراف بإتمام الخطة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار زمني محدد يعزز من التوقعات الواضحة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدائنين والمدينين.

٢. **استلهام مرونة القضاء الأمريكي في تعديل الخطط**: يُنصح بدراسة مرونة القضاء الأمريكي في تعديل خطط إعادة الهيكلة أثناء التنفيذ، بما يسمح بتكيف الإجراءات مع التغيرات الاقتصادية أو تغيرات سوق العمل. يمكن أن يساعد هذا في تحسين استجابة النظام السعودي للتحديات الاقتصادية المتغيرة وضمان نجاح خطة التسوية الوقائية حتى في حال حدوث صعوبات غير متوقعة.

٣. **تعزيز دور الرقابة للأمين**: من المهم تعزيز الدور الرقابي للأمين في النظام السعودي لضمان التزام المدين ببنود خطة التسوية الوقائية. يمكن أن يكون للأمين دور أكبر في مراقبة تنفيذ الخطة وفي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق الدائنين وتحقيق أهداف التسوية. كما يجب أن يُمنح الأمين صلاحيات أكثر لضمان استمرارية العمليات التجارية خلال فترة التنفيذ.

٤. **إعادة النظر في القيود المفروضة على صلاحيات المدين**: ينبغي دراسة تخفيف بعض القيود المفروضة على المدين في النظام السعودي، بحيث يمكن للمدين أن يتخذ بعض القرارات التشغيلية التي تسهم في إنعاش أعماله تحت إشراف رقابي مناسب. يمكن أن تساعد هذه المرونة في تسريع عملية إعادة الهيكلة وتحقيق عودة أفضل للأعمال المتعثرة.

٥. **تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدائنين والمدينين**: من المهم أن يتم تحقيق توازن أفضل بين حماية حقوق الدائنين والمدينين في النظام السعودي، بحيث يتم تقديم فرص عادلة لجميع الأطراف المعنية. في هذا السياق، يمكن تحسين الإطار القانوني بما يضمن توازنًا في المصالح بين المدينين والدائنين مع الحفاظ على استمرارية الأعمال التجارية.

٦. **تعزيز التوعية بأهمية آليات التسوية الوقائية**: يجب تعزيز التوعية بالنظام القضائي المتعلق بالتسوية الوقائية في السعودية، سواء على مستوى الشركات أو الأفراد. يمكن أن يساعد التعليم والتوجيه في تسريع الإجراءات وتقليل الوقت الذي يستغرقه المدين في الوصول إلى مرحلة تسوية فعالة، مما يعزز فرص النجاح في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة.

وتُظهر المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة في مجال الإفلاس أن هناك اختلافات جوهرية في طريقة معالجة حالات التعثر المالي. على الرغم من التشابه في الأهداف والمبادئ، إلا أن كل نظام لديه خصوصيته في تطبيق الإجراءات وحماية حقوق الأطراف المعنية. من خلال تعزيز المرونة، وضمان الشفافية في العمليات، وتحقيق توازن أفضل بين المدين والدائن، يمكن للنظام السعودي أن يطور من كفاءته في التعامل مع حالات الإفلاس ويحقق استقرارًا اقتصاديًا أكبر في المستقبل.

المبحث الرابع
تقييم نظام التسوية الوقائية السعودي واقتراحات للتطوير

يتناول هذا المبحث **تقييم النظام الحالي** للتسوية الوقائية في المملكة من خلال **استعراض نقاط القوة والضعف** في الإجراءات الحالية، وكذلك تقديم **اقتراحات للتطوير** التي قد تعزز من فاعلية النظام وتزيد من قدرته على تحقيق أهدافه، سواء بالنسبة للمدينين أو للدائنين أو للاقتصاد الوطني بشكل عام.

المطلب الأول: تقييم نظام التسوية الوقائية الحالي:

تعد **إجراءات التسوية الوقائية** أحد الأدوات المهمة في نظام **الإفلاس السعودي**، والتي تهدف إلى مساعدة المدينين المتعثرين في إعادة هيكلة ديونهم وتسويتها مع الدائنين دون الحاجة للوصول إلى مرحلة الإفلاس[1].

هذا النظام الذي أُقر بموجب **المرسوم الملكي رقم** (م/٥٠) لعام ١٤٣٩ هـ، يكتسب أهمية كبيرة في تسهيل عملية التسوية بين المدينين والدائنين، والحفاظ على استمرارية النشاطات التجارية للمدينين. ومع ذلك، يظل هذا النظام عرضة للمراجعة المستمرة لتحديد أوجه **القوة والضعف** التي قد تؤثر على فعاليته.

- **نقاط القوة والضعف.**

يعد **نظام الإفلاس السعودي** الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ ٥٠ بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٤٣٩هـ (الموافق ١/ ٢/ ٢٠١٨م) من الأنظمة الحديثة التي تهدف إلى تحسين البيئة الاقتصادية في المملكة من خلال توفير آلية قانونية متطورة للتعامل مع الشركات المتعثرة ماليًا. يركز النظام على تسوية الأوضاع المالية للمدينين المتعثرين بدلًا من تصفيتهم، بهدف الحفاظ على استدامة المشاريع والوظائف.

---

(١) د. عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس السعودي الجديد، سلسلة قضايا فقهية معاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص ٥١.

نقاط القوة:

١. **إمكانية إعادة التنظيم المالي**: يوفر النظام السعودي للمدينين المتعثرين فرصة لإعادة تنظيم أوضاعهم المالية عبر **إجراءات التسوية الوقائية** التي تشمل إعادة هيكلة الديون، ما يسمح للمدين بالاستمرار في ممارسة نشاطه التجاري، وتجنب التصفيّة التي قد تضر بجميع الأطراف.

٢. **الحق في استمرارية إدارة المشروع**: من أبرز مميزات النظام السعودي هو أنه يمنح المدين الحق في إدارة مشروعه خلال فترة إعادة التنظيم المالي، مما يعكس ثقة النظام في قدرة المدين على إيجاد حلول لمشاكله المالية بنفسه.

٣. **حماية حقوق الدائنين**: يقوم النظام بتوفير آليات لحماية حقوق الدائنين مثل إشراف **أمين الإفلاس** الذي يعزز من الشفافية والمساواة بين الأطراف ويمنع أي تلاعب في الأصول.

٤. **الإشراف القضائي الكامل**: يتمتع القاضي في النظام السعودي بصلاحيات واسعة في متابعة إجراءات التسوية الوقائية، مثل **تصديق مقترحات إعادة التنظيم المالي** وضمان التزام المدين بها، ما يعزز من العدالة والشفافية.

٥. **إجراءات واضحة للشفافية والمراقبة**: يتضمن النظام آليات فعالة مثل **الرقابة على تنفيذ الإجراءات** بواسطة الأمين القضائي والخبير المالي، مما يقلل من احتمالات الاحتيال ويوفر الحماية لجميع الأطراف المعنية[١].

---

(١) خالد عبد الرحمن المهنا، "إجراء إعادة التنظيم المالي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لتسوية حالات الإفلاس، المنعقد بمدينة الرياض، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ أبريل عام ٢٠١٩م، ص ١٨٦.

نقاط الضعف:

١. **تعقيد الإجراءات القانونية**: في حين أن النظام يوفر عدة خيارات للمدينين للتنظيم المالي، فإن بعض الإجراءات المعقدة قد تؤدي إلى تأخير العمليات، مما قد يعرض المدين لمخاطر أكبر أثناء محاولاته للعودة إلى وضعه المالي الطبيعي.

٢. **عدم وضوح آليات تسوية الديون**: يمكن أن يكون نظام التسوية الوقائية غير كافٍ في بعض الحالات عندما يتعلق الأمر بتوزيع الخسائر بين الدائنين بشكل عادل، خصوصًا في حال وجود دائنين غير متعاونين أو معارضين للمقترحات المالية.

٣. **عدم التوسع الكافي في نطاق التطبيق**: بعض المدينين قد يعانون من حالات معقدة تتطلب تدخلات أوسع من تلك التي يوفرها النظام الحالي. على سبيل المثال، المدينون الذين يواجهون أزمة مالية تتعلق بأنشطة متشابكة مع أطراف أخرى في أسواق دولية قد يتطلبون إجراءات أكثر مرونة.

٤. **القصور في معالجة الحالات الصغيرة**: بينما يوفر النظام حلولًا للشركات الكبيرة والمتوسطة، إلا أن **إجراءات التسوية الوقائية** قد تكون معقدة للغاية بالنسبة للمدينين الصغار أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذين قد يواجهون صعوبة في تطبيق هذه الإجراءات بسبب نقص الموارد.

- **مدى تحقيق أهداف النظام.**

يهدف **نظام التسوية الوقائية** السعودي إلى تحقيق عدة أهداف أساسية هي[1]:

- **حماية المدين المتعثر من التصفية**: النظام يوفر للمدين فرصة لإعادة هيكلة ديونه والعمل على استمرارية نشاطه التجاري.

---

(١) د. إيمان مأمون أحمد سليمان، الأوراق التجارية والإفلاس، وفقًا للأنظمة التجارية في المملكة، دار الإجادة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م، ص ٦٢.

- **حماية حقوق الدائنين**: عبر إشراف محكمة الإفلاس والأمين والخبير، يتم ضمان حقوق الدائنين وعدم تعرضهم لخيارات غير عادلة.
- **استدامة النشاط الاقتصادي**: بتقليل حالات التصفية وإغلاق الشركات، يسهم النظام في تقليل البطالة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

على الرغم من هذه الأهداف الطموحة، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه النظام في تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الخسائر بين الأطراف المعنية والآليات التي تضمن تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفعالية.

المطلب الثاني: اقتراحات للتطوير:

على الرغم من أن **نظام التسوية الوقائية** السعودي قد أظهر فعالية في معالجة حالات التعثر المالي للمدينين، إلا أن هناك حاجة لتطوير بعض الجوانب القانونية والإجرائية لضمان تحقيق أهدافه بشكل أفضل. بناءً على التقييم الذي تم في المطلب السابق، سنعرض مجموعة من **الاقتراحات** التي قد تسهم في تحسين النظام وزيادة كفاءته.

- **تعديل التشريعات الحالية.**

١. **تبسيط الإجراءات**: يُوصى بتبسيط الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسوية الوقائية لجعلها أكثر وضوحًا وسهولة للمدينين والدائنين، خاصة في القضايا المعقدة التي تشمل العديد من الأطراف. من الممكن تضمين آليات مُبَسَّطة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الوصول إلى إعادة التنظيم المالي.

٢. **تحسين التوازن بين حقوق المدينين والدائنين**: يجب أن يتم تعديل التشريعات بما يضمن توازنًا أفضل بين حقوق المدين والدائنين. في بعض الحالات، قد يكون المدين في موقف ضعيف أمام الدائنين، وبالتالي يمكن تعديل النظام ليشمل آليات أكثر فعالية في حماية المدين من الضغوط المفرطة.

٣. **توسيع نطاق المقترحات المقبولة**: يوصى بتوسيع نطاق المقترحات التي يمكن للمحكمة قبولها خلال عملية إعادة التنظيم المالي، بحيث لا تقتصر على المدينين في حالات معينة فقط بل تشمل كافة المدينين المتعثرين الذين يُمكنهم الاستفادة من التسوية الوقائية.

- **تطوير الإجراءات.**

١. **مراجعة آلية الرقابة**: يجب تعزيز آليات الرقابة والإشراف على المدين خلال فترة إعادة التنظيم المالي. يمكن ذلك من خلال زيادة دور **أمين الإفلاس** وتوفير أدوات تقنية

تساعد في مراقبة التنفيذ الفعلي للإجراءات[١].

٢. **تعزيز أداة تسوية الديون**: يُوصى بإدخال **آليات جديدة لتسوية الديون** مثل السداد الجزئي أو جدولة الديون لتمكين المدين من الوفاء بمستحقات الدائنين بشكل أكثر مرونة.

٣. **تطوير نظام التحليل المالي**: لتسهيل تحليل الوضع المالي للمشروع المتعثر، يمكن تطوير **نظام تحليل مالي** خاص يتيح للأطراف المعنية (الدائنين، القاضي، أمين الإفلاس) الوصول إلى بيانات مالية موثوقة ودقيقة، مما يسهم في اتخاذ قرارات موضوعية بشأن مستقبل المشروع.

- **تعزيز دور المؤسسات المعنية**.

١. **تدريب وتعزيز كفاءات الأمين والخبير**: يجب تقديم برامج تدريبية دورية للأمناء والخبراء لضمان امتلاكهم الخبرات اللازمة في التعامل مع حالات إعادة التنظيم المالي المختلفة. يشمل التدريب جوانب قانونية وإدارية ومالية بما يعزز كفاءتهم في الإشراف على هذه العمليات.

٢. **دور الحكومة والقطاع المالي**: يُوصى بتعزيز دور الحكومة والقطاع المالي في تقديم الدعم الفني والمالي للمدينين المتعثرين، خاصة في الحالات التي تشمل مشروعات ذات أهمية اقتصادية أو اجتماعية[٢]. قد يشمل هذا توفير تسهيلات ائتمانية أو مشورة قانونية لتمكين المدينين من الخروج من أزماتهم.

---

(١) د. عدنان بن صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، الحميضي للطباعة، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٩م، ص ٣٣.

(٢) د. عبد الرحمن السيد قرمان، الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس، طبقًا للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، دار الإجادة، الرياض، الطبعة الثالثة، ٢٠٢٠م، ص ١٤١.

٣. **تشجيع ثقافة التسوية الودية**: من المهم تشجيع ثقافة **التسوية الودية** بين الدائنين والمدينين لتقليل التوترات وتحقيق حلول مرضية للطرفين دون الحاجة إلى إجراءات قانونية معقدة. يمكن للحكومة أن تسهم في هذه الثقافة من خلال تيسير جلسات للتفاوض بين الأطراف.

الخاتمة

من خلال تحليل وتقييم **نظام التسوية الوقائية السعودي**، نجد أنه يمثل خطوة مهمة نحو تحسين بيئة الأعمال في المملكة وتعزيز الاستقرار المالي[١]. يوفر النظام للمدينين المتعثرين فرصة إعادة تنظيم أوضاعهم المالية بدلاً من اللجوء إلى التصفية، مما يسهم في استمرارية الأنشطة الاقتصادية ويحافظ على حقوق الدائنين. كما أن النظام يعكس توجهًا حديثًا نحو تعزيز الشفافية والعدالة في التعامل مع حالات التعثر المالي، من خلال إشراف المحكمة وتعيين **أمين الإفلاس** الذي يضمن تحقيق التوازن بين الأطراف المعنية.

على الرغم من النقاط الإيجابية التي يتمتع بها النظام، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تعوق تحقيق أهدافه بشكل كامل. تتمثل هذه التحديات في تعقيد الإجراءات القانونية، وصعوبة تطبيق النظام على بعض الحالات، بالإضافة إلى القصور في معالجة قضايا الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن هناك حاجة إلى تحسين آليات تسوية الديون وزيادة الشفافية في توزيع الخسائر بين المدينين والدائنين.

لذلك، تم اقتراح عدة خطوات لتطوير النظام بما يعزز فعاليته ويجعله أكثر مرونة وقوة في مواجهة الأزمات المالية. من بين هذه الاقتراحات تبسيط الإجراءات، تحسين آليات الرقابة، تطوير آليات تسوية الديون، وتوفير برامج تدريبية متخصصة للأمناء والخبراء لضمان تنفيذ النظام بكفاءة وفعالية. كما يُوصى بتعزيز دور المؤسسات المعنية في تقديم الدعم الفني والمالي للمدينين، وتشجيع التسوية الودية كأداة لحل النزاعات.

---

(١) عبد المجيد المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، الرياض: مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط. ١، ١٤٣٩هـ، ص ٤٥.

- **الخلاصة**:

نظام التسوية الوقائية السعودي يوفر آلية مهمة للتعامل مع الشركات المتعثرة مالياً ويسعى للحفاظ على استمرارية النشاطات الاقتصادية و حماية حقوق الدائنين. النظام يوفر فرصاً للمدينين لإعادة هيكلة أوضاعهم المالية مع الحفاظ على حقوق الأطراف المعنية، خاصة الدائنين. ومع ذلك، فإن هناك بعض التحديات التي قد تقيد فعاليته، مثل تعقيد الآليات وعدم وضوح آليات توزيع الخسائر، مما يتطلب مزيدًا من التعديلات.

- **التوصيات**:

١. **تبسيط الآليات القانونية**: يجب تسهيل الآليات إعادة التنظيم المالي لتقليل التعقيد وفتح المجال للمدينين المتعثرين، خاصة في الشركات الصغيرة.

٢. **توسيع نطاق المقترحات المقبولة**: تعديل التشريعات لتشمل المزيد من المدينين وفتح المجال لآليات أكثر مرونة.

٣. **تعزيز الرقابة**: تحسين الرقابة على آليات التسوية عبر تعزيز دور أمين الإفلاس وتطوير أدوات فنية لضمان تنفيذ القرارات القضائية.

٤. **تحسين تدريب الأمين والخبراء**: توفير برامج تدريبية مهنية مستمرة لضمان الكفاءة العالية في إدارة حالات التعثر المالي.

٥. **تشجيع التسوية الودية**: تعزيز دور القطاع الخاص والحكومة في تشجيع التسوية الودية كحلول بديلة لتجنب الإفلاس.

إجمالًا، على الرغم من قوة النظام السعودي للتسوية الوقائية، فإن تطويره يظل أمرًا حيويًا لضمان فعاليته في معالجة حالات التعثر المالي في المستقبل.

في الختام، يُعد **نظام التسوية الوقائية السعودي** من الأنظمة الرائدة التي يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الاقتصاد الوطني والإسهام في الاستقرار المالي. ومع التعديلات المقترحة، سيكون النظام أكثر قدرة على تلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية في حالات التعثر المالي، ويحقق المزيد من العدالة والشفافية في التعامل مع هذه الحالات.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

- أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي (ت: ٨٢٩هـ)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دمشق: دار الخير، ط. ١، ١٩٩٤م.
- أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، ط. ٣، ١٤١٢هـ.
- أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (ت: ٦٢٠هـ)، المغني، القاهرة: مكتبة القاهرة، د.ط، ١٣٨٨هـ.
- أحمد بن محمد الصاوي المالكي، بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك (المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، والشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك)، تصحيح لجنة برئاسة الشيخ أحمد سعد علي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ.
- أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: ٧٧٠هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.
- أحمد بن مزيد بن حامد السحيمي الحربي، "إعادة التنظيم المالي للمدين المفلس الصغير في نظام الإفلاس السعودي الصادر عام ١٤٣٩ هـ: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي"، بحث منشور في مجلة منازعات الأعمال، العدد ٥٠، أبريل ٢٠٢٠م.
- أحمد عبد الرحمن المجالي، "إجراء إعادة التنظيم المالي وفقًا لنظام الإفلاس السعودي، دراسة قانونية تأصيلية"، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلد ٥٣، العدد ١٩٢، رجب ٢٠٢٠م.
- أحمد مصطفى الدبوسي، "آليات وقاية المشروعات التجارية المتعثرة من الإفلاس

وفقًا للقانونين المصري والإماراتي، دراسة تحليلية مقارنة"، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد ٧٤، ديسمبر ٢٠٢٠م.

- إلياس ناصيف، موسوعة الوسيط في قانون التجارة، طرابلس (لبنان): للكتاب، ٢٠٠٨م.
- إيمان مأمون أحمد سليمان، الأوراق التجارية والإفلاس، وفقًا للأنظمة التجارية في المملكة، دار الإجادة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م.
- خالد عبد الرحمن المهنا، "إجراء إعادة التنظيم المالي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لتسوية حالات الإفلاس، المنعقد بمدينة الرياض، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ أبريل عام ٢٠١٩م.
- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالحطاب الرعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط. ٣، ١٤١٢هـ.
- شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٥هـ.
- عبد الحميد الديسطي عبد الحميد شلبي، الوجيز في شرح أحكام نظام الإفلاس السعودي الصادر عام ١٤٣٩، في ضوء أحدث التعديلات اللائحية ومعلقًا عليه بأحدث الأحكام القضائية، دار الإجادة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٤هـ / ٢٠٢٣م.
- عبد الحميد المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات الإفلاس، مركز التميز البحثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط.١ لعام ١٤٣٩هـ.

- عبد الحميد بن عبد الله بن ناصر المجلي، "سلطة الأمين على عقود المفلس والمتعثر في إجراء إعادة التنظيم المالي: دراسة فقهية مقارنة بنظام الإفلاس السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٠ وتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٤٣٩هـ"، بحث منشور في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٥٣، رمضان ٢٠٢١م.
- عبد الحميد عبد الله المجلي، تصرفات المدين قبل نفاذ إجراءات الإفلاس (دراسة فقهية مقارنة بنظام الإفلاس السعودي)، مصر: مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، المجلد ٢١، العدد ٤، ٢٠١٩م.
- عبد الرحمن السيد قرمان، الأوراق التجارية وإجراءات الإفلاس، طبقًا للأنظمة القانونية المنفذة لرؤية المملكة ٢٠٣٠م، دار الإجادة، الرياض، الطبعة الثالثة، ٢٠٢٠م.
- عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده الحنفي (ت: ١٠٧٨هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
- عبد المجيد المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس الجديد، الرياض: مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط. ١، ١٤٣٩هـ.
- عبد المجيد بن صالح المنصور، التكييف الفقهي لإجراءات نظام الإفلاس السعودي الجديد، سلسلة قضايا فقهية معاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.
- عبد المجيد صالح المنصور، تعليق المطالبات في نظام الإفلاس السعودي: حقيقته – محله آثاره – شروطه مدته، المملكة العربية السعودية: مجلة قضاء، الجمعية العلمية القضائية السعودية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢١، ١٤٤٢هـ.
- عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)،

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشبلي، الحاشية شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشلبي (ت: ١٠٢١هـ)، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط. ١، ١٣١٣هـ.

- عدنان بن صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، الحميضي للطباعة، الرياض، السعودية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٩م.
- عدنان صالح العمر، الوجيز في الشركات التجارية وأحكام الإفلاس، المملكة العربية السعودية: مكتبة جرير، ط. ٤، ١٤٤٢هـ.
- علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط. ٢، ١٤٠٦هـ.
- علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، ط. ٢، ١٤٠٦هـ.
- علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ)، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط. ١، ١٤٢٤هـ.
- علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني أبو الحسن برهان الدين (ت: ٥٩٣هـ)، الهداية في شرح بداية المبتدي، تحقيق طلال يوسف، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل أبو حفص، نجم الدين النسفي (ت: ٥٣٧هـ)، طلبة الطلبة، بغداد: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى، د.ط، ١٣١١هـ.
- فهد أحمد أبو حميد، "نظام الإفلاس بين التحديات والحلول"، بحث مقدم إلى

المؤتمر الأول لتسوية حالات الإفلاس، المنعقد بمدينة الرياض، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ أبريل عام ٢٠١٩م.

- لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتاوى الهندية، دار الفكر، ط. ٢، ١٣١٠هـ.
- محمد المطيري و د. عبد الله الحيان، "وسائل إنقاذ الشركات التجارية المتوقفة عن دفع ديونها بسبب جائحة فيروس كورونا - دراسة تحليلية مقارنة"، *مجلة الحقوق - جامعة الكويت*، إصدار خاص حول جائحة فيروس كورونا، الجزء الأول، نوفمبر ٢٠٢٠.
- محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ)، المطلع على ألفاظ المقنع، تحقيق محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط. ١، ١٤٢٣هـ.
- محمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع التونسي المالكي (ت: ٨٩٤هـ)، الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، شرح حدود ابن عرفة للرصاع، المكتبة العلمية، ط. ١، ١٣٥٠هـ.
- محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت: ٨٩٧هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط. ١، ١٤١٦هـ.
- محمد محمد أحمد سويلم، "الإثبات بالخبرة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي"، بحث منشور في *مجلة العدل*، وزارة العدل السعودية، العدد ٨٣، شوال ٢٠٢٨م.
- مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري - الأوراق التجارية والإفلاس، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط. ٣، ٢٠١٦م.
- مصعب عوض الكريم على إدريس، إجراءات الإفلاس وفقًا لنظام الإفلاس

السعودي ولائحته التنفيذية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.

- منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى (شرح منتهى الإرادات)، عالم الكتب، ط. ١، ١٤١٤هـ.
- وحي فاروق لقمان، "نظام التسوية الوقائية من الإفلاس في إطار النظام السعودي للإفلاس لسنة ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م"، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة بنها، س ١٠، ع. ٢ (يوليو ٢٠٢٠).
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل، ط. ٢، د.ت.
- وسيم حسام الدين الأحمد، شرح نظام الإفلاس السعودي الجديد، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.
- وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، دمشق: دار الفكر.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- **Charles M. Rubio & Freddi Mack**. "Top 10 Things Every Business Lawyer Should Know About Bankruptcy," *Business Law Today*, December 2016.
- **Elizabeth J. Simoson**. "Chapter 11 Reorganization: Modification & Confirmation of the Plan," *Bankruptcy Developments Journal*, 1986, Vol. 3.
- **Emily Slagle**. "What the Gulf Oil Spill Reveals about the Consequences of Bankruptcy," *Vermont Journal of Environmental Law*, Vol. 13.
- **Kevin M. Lewis**. *Bankruptcy Basics: A Primer*, Congressional Research Service, March 2018.
- **M. Jonathan Hayes**. "Formulating and Confirming a Chapter 11 Plan of Organization," *Journal of Legal Advocacy & Practice*, 2000, Vol. 2.
- **Michael H. Reed & Lesley S. Welwarth**. "Chapter 11 Plan Ruled Unconfirmable Without a Confirmation Hearing," *Pratt's Journal of Bankruptcy Law*, Vol. 9, No. 1, January 2013.

- **Michelle J. White**. "Corporate Bankruptcy as a Filtering Device: Chapter 11 Reorganizations and Out-of-Court Debt Restructurings," *Journal of Law, Economics & Organization*, Vol. 10, No. 2, 1994.
- **Phil Kenkel & Etta Mae Westbrook**. *Guide to Bankruptcy and Re-Organization Options*, University of Tennessee.
- **Robert Eisenbach III**. "There's Something Happening Here: Recent Bankruptcy Developments May Give Trademark Licensees Reason to Hope," *Business Law Today*, May 2013.
- **Robert Weber**. "Can the Sauvegarde Reform Save French Bankruptcy Law?: A Comparative Look at Chapter 11 and French Bankruptcy Law from an Agency Cost Perspective," *Michigan Journal of International Law*, Vol. 27, 2005.

References:

• 'abu bakr bin muhamad bin eabd almumin bin hariz bin maelaa alhusaynii alhisni, taqi aldiyn alshaafieiu (t: 829h), kifayat al'akhyar fi hali ghayat alaikhtisari, tahqiq eali eabd alhamid baltaji wamuhamad wahabi sulayman, dimashqa: dar alkhayri, ta. 1, 1994m.

• 'abu zakariaa muhyi aldiyn yahyaa bin sharaf alnawawiu (t: 676h), rawdat altaalibin waeumdat almuftina, tahqiq zuhayr alshaawishi, bayrut: almaktab al'iislamia, ta. 3, 1412h.

• 'abu muhamad muafaq aldiyn eabd allh bin 'ahmad bin muhamad bin qudamat aljamaeilii almuqdisii thuma aldimashqiu alhanbaliu (t: 620h), almighni, alqahirati: maktabat alqahirati, du.ti, 1388h.

• 'ahmad bin muhamad alsaawi almaliki, bilughat alsaalik li'aqrab almasalik 'iilaa madhhab al'iimam malik (almaeruf bihashiat alsaawi ealaa alsharh alsaghir, walsharh alsaghir hu sharh alshaykh aldardir likitabih almusamaa 'aqrab almasalik limadhhab al'iimam malk), tashih lajnat biriasat alshaykh 'ahmad saed ealay, maktabat mustafaa albabi alhalbi, 1372h.

• 'ahmad bin muhamad bin eali alfayuwmi thuma alhamawy, 'abu aleabaas (t: 770h), almisbah almunir fi ghurayb alsharh alkabira, bayrut: almaktabat aleilmiati, du.ti, da.t.

• 'ahmad bin mazid bin hamid alsuhaymi alharbiu, "'iieadat altanzim almalii lilmadin almuflis alsaghir fi nizam al'iiflas alsueudii alsaadir eam 1439 ha: dirasat muqaranat bialfiqh al'iislamii", bahath manshur fi majalat munazaeat al'aemali, aleadad 50, 'abril 2020m.

• 'ahmad eabd alrahman almajali, "'iijra' 'iieadat altanzim almalii wfqan linizam al'iiflas alsaeudii, dirasat qanuniat tasiliatun", bahth manshur fi majalat aljamieat al'iislamiat lileulum alshareiati, aljamieat al'iislamiat bialmadinat almunawarati, almujalad 53, aleadad 192, rajab 2020m.

• 'ahmad mustafaa aldabusi, "aliat wiqayat almashrueat altijariat almutaeathirat min al'iiflas wfqan lilqanunayn almisrii wal'iimarati, dirasatan tahliliatan muqaranatan", bahth manshur fi majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiati, kuliyat alhuquq jamieat almansurat, aleadad 74, disambir 2020m.

• 'iilyas nasif, mawsueat alwasit fi qanun altijarati, tarabulus (lubnan): lilkitabi, 2008m.
• 'iiman mamun 'ahmad sulayman, al'awraq altijariat wal'iiflasu, wfqan lil'anzimat altijariat fi almamlakati, dar al'iijadat lilnashr waltawziei, alrayad, altabeat al'uwlaa, 1440h / 2019m.
• khalid eabd alrahman almihna, "'iijra' 'iieadat altanzim almalii", bahath muqadam 'iilaa almutamar al'awal litaswiat halat al'iiflasi, almuneaqad bimadinat alriyad, fi alfatrat min 29 - 30 'abril eam 2019m.
• shams aldiyn 'abu eabd allh muhamad bin muhamad bin eabd alrahman altarabulsii almaghribii almaeruf bialhitab alraeinii almalikii (t: 954ha), mawahib aljalil fi sharh mukhtasar khalil, dar alfikr, ta. 3, 1412hi.
• shams aldiyni, muhamad bin 'ahmad alkhatib alshirbiniu alshaafieii (ta: 977h), mughniy almuhtaj 'iilaa maerifat maeani 'alfaz alminhaji, dar alkutub aleilmiati, tu. 1, 1415h.
• eabd alhamid aldiysti eabd alhamid shalabi, alwajiz fi sharh 'ahkam nizam al'iiflas alsaeudii alsaadir eam 1439, fi daw' 'ahdath altaedilat allaayihiat wmelqan ealayh bi'ahdath al'ahkam alqadayiyati, dar al'iijadat lilnashr waltawziei, alriyad, altabeat al'uwlaa, 1444h / 2023m.
• eabd alhamid almansur, altakyif alfiqhiu li'iijra'at al'iiflasi, markaz altamayuz albahthi, jamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati. ta.1 lieam 1439hi.
• eabd alhamid bin eabd allah bin nasir almajli, "sultat al'amin ealaa euqud almuflis walmutaeathir fi 'iijra' 'iieadat altanzim almalii: dirasat fiqhiat muqaranat binizam al'iiflas alsaeudii alsaadir bialmarsum almalakii raqm mi/50 watarikh 28/5/1439h", bahth manshur fi majalat aljameiat alfiqhiat alsaeudiati, jamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati, aljameiat alfiqhiat alsaeudiat, aleadad 53, ramadan 2021m.
• eabd alhamid eabd allah almajli, tasarufat almadin qabl nafadh 'iijra'at al'iiflas (dirasat fiqhiat muqaranat binizam al'iiflas alsaeudii), masr: majalat kuliyat alsharieat walqanun bijamieat al'azhar, almujalad 21, aleadad 4, 2019m.
• eabd alrahman alsayid qirman, al'awraq altijariat wa'iijra'at al'iiflasi, tbqan lil'anzimat alqanuniat almunafidhat liruyat

almamlakat 2030ma, dar al'iijadati, alrayad, altabeat althaalithati, 2020m.
• eabd alrahman bin muhamad bin sulayman almadeuu bishaykhi zadah alhanafiu (t: 1078h), mujmae al'anhur fi sharh multaqaa al'abhara, dar 'iihya' alturath alearabii, du.ta, da.t.
• eabd almajid almansur, altakyif alfiqhiu li'iijra'at nizam al'iiflas aljadid, alrayad: markaz altamayuz albahthii bijamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati, ta. 1, 1439hi.
• eabd almajid bin salih almansur, altakyif alfiqhiu li'iijra'at nizam al'iiflas alsaeudii aljadidi, silsilat qadaya fiqhiat mueasaratin, jamieat al'iimam muhamad bin saeud, markaz altamayuz albahthii fi fiqh alqadaya almueasirati, altabeat al'uwlaa, 2018m.
• eabd almajid salih almansur, taeliq almutalabat fi nizam al'iiflas alsaeudii: haqiqatuh - mahalah atharah - shurutuh mudtahi, almamlakat alearabiat alsaeudiata: majalat qada'i, aljameiat aleilmiat alqadayiyat alsaeudiat bijamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati, aleadad 21, 1442h.
• ethaman bin ealii bin mahjin albarieii, fakhr aldiyn alziyleii alhanafii (ta: 743h), tabyin alhaqayiq sharh kanz aldaqayiq wahashiat alshibili, alhashiat shihab aldiyn 'ahmad bin muhamad bin 'ahmad bin yunis bin 'iismaeil bin yunis alshalabii (t: 1021hi), alqahirati: almatbaeat alkubraa al'amiriati, ta. 1, 1313h.
• eadnan bin salih aleumra, alwajiz fi alsharikat altijariat wa'ahkam al'iiflasi, alhumaydii liltibaeati, alriyad, alsaeudiat, altabeat althaalithatu, 2019m.
• eadnan salih aleumra, alwajiz fi alsharikat altijariat wa'ahkam al'iiflasi, almamlakat alearabiat alsueudiati: maktabat jrir, ta. 4, 1442h.
• eala' aldiyn 'abu bakr bin maseud bin 'ahmad alkasanii alhanafiu (ta: 587ha), badayie alsanayie fi tartib alsharayiea, dar alkutub aleilmiati, ta. 2, 1406hi.
• eala' aldiyn 'abu bakr bin maseud bin 'ahmad alkasanii alhanafiu (ta: 587ha), badayie alsanayie fi tartib alsharayiea, dar alkutub aleilmiati, ta. 2, 1406hi.
• eala' aldiyn eali bin sulayman almirdawi, muhamad bin muflah bin muhamad bin mufraj 'abu eabd allah, shams aldiyn almaqdisii alraaminii thuma alsaalihiu alhanbaliu (t: 763h), kitab alfurue

wamaeah tashih alfurue, tahqiq eabd allah bin eabd almuhsin alturki, muasasat alrisalati, ta. 1, 1424h.
• eali bin 'abi bakr bin eabd aljalil alfirghaniu almirghinaniu 'abu alhasan burhan aldiyn (t: 593h), alhidayat fi sharh bidayat almubtadi, tahqiq talal yusif, bayrut: dar 'iihya' alturath alearabii.
• eumar bin muhamad bin 'ahmad bin 'iismaeil 'abu hafsa, najm aldiyn alnisfii (ta: 537hi), talabat altalabati, baghdada: almatbaeat aleamiratu, maktabat almuthanaa, du.ti, 1311h.
• fahad 'ahmad 'abu hamid, "nizam al'iiflas bayn altahadiyat walhululi", bahath muqadam 'iilaa almutamar al'awal litaswiat halat al'iiflasi, almuneaqad bimadinat alriyad, fi alfatrat min 29 - 30 'abril eam 2019m.
• lajnat eulama' biriaasat nizam aldiyn albalkhi, alfatawaa alhindiatu, dar alfikri, tu. 2, 1310h.
• muhamad almutayri w da. eabd allah alhayan, "wasayil 'iinqadh alsharikat altijariat almutawaqifat ean dafe duyuniha bisabab jayihat fayrus kuruna - dirasat tahliliat muqaranati", majalat alhuquq - jamieat alkuayt, 'iisdar khasin hawl jayihat fayrus kuruna, aljuz' al'uwla, nufimbir 2020.
• muhamad bin 'abi alfath bin 'abi alfadl albaeli, 'abu eabd allh shams aldiyn (t: 709hi), almutalie ealaa 'alfaz almuqanaeu, tahqiq mahmud al'arnawuwt wayasin mahmud alkhatib, maktabat alsawadi liltawzie, ta. 1, 1423h.
• muhamad bin qasim al'ansari, 'abu eabd allah, alrisae altuwnisiu almalikiu (t: 894h), alhidayat alkafiat alshaafiat libayan haqayiq al'iimam aibn earafat alwafiati, sharh hudud abn earafat lilrasaei, almaktabat aleilmiati, ta. 1, 1350h.
• muhamad bin yusif bin 'abi alqasim bin yusuf aleabdarii alghurnati, 'abu eabd allh almawaq almalikiu (t: 897h), altaaj wal'iiklil limukhtasar khalil, alnaashir: dar alkutub aleilmiati, ta. 1, 1416h.
• muhamad muhamad 'ahmad suaylmi, "al'iithbat bialkhibrat fi alfiqh al'iislamii walnizam alsaeudii", bahath manshur fi majalat aleadla, wizarat aleadl alsaeudiat, aleadad 83, shawal 2028m.
• mistafaa kamal taha, 'usul alqanun altijarii - al'awraq altijariat wal'iiflasu, bayrut: manshurat alhalabii alhuquqiati, ta. 3, 2016m.

• maseab eawad alkarim ealaa 'iidris, 'iijra'at al'iiflas wfqan linizam al'iiflas alsaeudii walayihatih altanfidhiata, maktabat alqanun walaiqtisadi, alriyad, altabeat al'uwlaa, 2020m.
• mansur bin yunis bin salah aldiyn abn hasan bin 'iidris albuhutii alhanbalii (ta: 1051h), daqayiq 'uwli alnahaa lisharh almuntahaa (shrh muntahaa al'iiradati), ealam alkutub, ta. 1, 1414h.
• whi faruq luqman, "nizam altaswiat alwiqayiyat min al'iiflas fi 'iitar alnizam alsaeudii lil'iiflas lisanat 1440h - 2018mu", majalat alfikr alqanunii walaiqtisadii, kuliyat alhuquqi, jamieat binha, s 10, ea. 2 (yuliu 2020).
• wizarat al'awqaf walshuyuwn al'iislamiat alkuaytiati, almawsueat alfiqhiat alkuaytiati, dar alsalasila, ta. 2, da.t.
• wsim husam aldiyn al'ahmad, sharh nizam al'iiflas alsaeudii aljadidi, maktabat alqanun walaiqtisadi, alrayad, altabeat al'uwlaa, 2019m.
• whabat bin mustafaa alzuhayli, alfiqh al'iislamiu wa'adlathu, alshaamil lil'adilat alshareiat walara' almadhhabiat wa'ahamu alnazariaat alfiqhiat watahqiq al'ahadith alnabawiat watakhrijiha, dimashqa: dar alfikr.

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة ٣٢١٧

- أهمية البحث: ٣٢١٨
- مشكلة البحث: ٣٢١٩
- أهداف البحث: ٣٢١٩
- أسئلة البحث: ٣٢٢٠
- منهجية البحث: ٣٢٢٠

الدراسات السابقة: ٣٢٢١

المبحث الأول الإطار النظري لإجراءات التسوية الوقائية ٣٢٢٤

المطلب الأول: مفهوم التسوية الوقائية: ٣٢٢٥

المطلب الثاني: أهداف التسوية الوقائية: ٣٢٣٠

المطلب الثالث: الأسس القانونية للتسوية الوقائية: ٣٢٣٢

المبحث الثاني إجراءات التسوية الوقائية وفق نظام الإفلاس السعودي ٣٢٤٣

المطلب الأول: شروط فتح إجراء التسوية الوقائية: ٣٢٤٣

المطلب الثاني: آليات إدارة التسوية الوقائية: ٣٢٤٨

المطلب الثالث: إنهاء إجراء التسوية الوقائية: ٣٢٥٣

المبحث الثالث مقارنة نظام التسوية الوقائية السعودي بأنظمة أخرى ٣٢٥٥

المطلب الأول مقارنة شروط فتح إجراء التسوية الوقائية في النظام السعودي والأنظمة الاخرى ٣٢٥٦

المطلب الثاني مقارنة آليات إدارة التسوية الوقائية في النظام السعودي والأنظمة الأخرى ٣٢٦٢

المبحث الرابع تقييم نظام التسوية الوقائية السعودي واقتراحات للتطوير ٣٢٧٥

المطلب الأول: تقييم نظام التسوية الوقائية الحالي: ٣٢٧٥

المطلب الثاني: اقتراحات للتطوير: ٣٢٧٩

الخاتمة ٣٢٨٢

- التوصيات: ٣٢٨٣

قائمة المراجع ٣٢٨٤

REFERENCES: ٣٢٩١

فهـــــرس الموضوعـــــات ٣٢٩٦